من 4 إلى 11 ماى 2023

الثمن: 4 دراهم



عبد المومن شباري فقيد النهج الديمقراطى

> جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول: جمال براجع

• مدير النشر: الحسين بوسحابي

• رئيس التحرير: التيتي الحبيب



كلمة العدد

نظام سياسي يأبى المحاسبة

من مميزات الوضع السياسي ببلادنا أن ترتفع أصوات الاحتجاج الشعبي على تفاقم المشاكل والمطالبة من الجهات المسؤولة على تدبيرها وتسيير مرافقها حل تلك المشاكل. لكن من دون جدوى وإن قدمت أجوبة فإنها تتذرع بكون هذه الجهات لا تملك السلطة الفعلية لمعالجة المشكل المثار حوله الاحتجاج. تقول هذه الجهات إنها فقط تنفذ التعليمات. هكذا تتعامل الحكومة بجميع وزاراتها وحتى رئيسها الذي يلقي بالمسؤولية على من هو رئيسه نفسه أي على الملك أو المؤسسة الملكية. وفي سابقة من نوعها صرح رئيس الدولة نفسه بان أي مسؤول لا يريد تحمل مسؤوليته فعليه ان يلقي المفاتيح ويذهب الى حال سبيله.

إذا نحن أمام نظام سياسي لا تعرف فيه الجهة التي تتحمل المسؤولية والتي تجب محاسبتها. وما يزكي هذا الوضع هو أن الأحزاب تتبارى في الحملات الانتخابية على قاعدة ما تسميه برامح تعد بتحقيق العديد من الأهداف لكن ما أن تنتهي الحملة الانتخابية وتعين الحكومة حتى تنخرط تلك الأحزاب في تفعيل مقتضيات برامج لا علاقة لها بها ولا بحملاتها الانتخابية. لذلك لا يكف رؤساء الحكومات بأنهم ليسوا إلا أعضاء في حكومة صاحب الجلالة والتي تطبق إرادته. هذه هي بالفعل حال حكومة السيد عزيز اخنوش الذي يطبق ما أقرته لجنة بن موسى واضعة النموذج التنموي الجديد.

فإذا كانت هذه هي حالة الأغلبية البرلمانية والتي قبلت عن طيب خاطرأن تتحول إلى مجموعة من الموظفين الكبار يطبقون التعليمات الصادرة عن المؤسسة الملكية؛ فما هي وضعية المعارضة في المؤسسة البرلمانية؟ هنا أيضا نجد من بين زعمائها من يدعي بأنه هو يقبل أن يكون معارضة صاحب الجلالة أي بأنه يدافع على التعليمات ويطبق كل ما تطلبه منه المؤسسة الملكية وعن طيب خاطرولما يشعربان أغلبية صاحب الجلالة تسيء إلى ذلك فهو يحاربها ويسعى الى إسقاطها لأنها أغلبية تهدد النظام الملكي ببلادنا. إننا أمام أطراف يتزايد بعضها على بعض حول من يكون

ملكيا أكثر من الملك.

هل هذه الحالة التي يعيشها النظام القائم هي تعبير عن خلل في طريقة الحكم والتدبير ويمكن إصلاحها بترشيد الممارسة وتقويم الاعوجاجات الحاصلة؟ هذا هو بالضبط ما اعتقدت به بعض الاحزاب التي شكلت الحركة الوطنية وسعت الى الانخراط في العمل السياسي الاصلاحي عبر المشاركة في المؤسسات. لكن النتيجة هي هذه الماثلة أمامنا اليوم إذ تحولت هذه الأحزاب إلى كائنات سياسية ممخزنة تؤثث المشهد السياسي وتقدم خدماتها للاستبداد وتحصن قلاعه حتى لا يطاله الحساب والمساءلة.

إن الهدف من تعميم هذا المشهد السريالي حيث يختلط على الشعب ولا يستطيع التعرف على من هو المسؤول الحقيقي على أوضاعه المزرية والتي تزداد تفاقما سنة بعد سنة وعقدا بعد

إن دور المعارضة الحقيقية ببلادنا هو فضح كل هذه الأحابيل وكشف من يضعها ويخطط لها. كما يتوجب على المعارضة الحقيقية ببلادنا أن تفضح كل القوى السياسية والنقابية والجمعوية التي تقبل بالتستر أو تضع نفسها في خدمة مصالح أعداء شعبنا. إن دور المعارضة الحقيقية هي أن تناضل من أجل كشف المسؤولين الحقيقيين عن أوضاع الجماهير والمطالبة بمحاسبتهم وهو الأمر الذي لن يصبح ممكنا مادامت بلادنا خاضعة لسلطة كمشة من البرجوازية الكمبرادورية والملاكين الكبار ولهيمنة مافيا تستولي على ثروات المغرب وتستغل النفوذ السياسي والاقتصادي والحماية السياسية الأجنبية. إن المعارضة الحقيقية لن تنجح في نضالها إذا لم تجعله رافعة للنضال الجماهيري الشعبى وتكون فيه الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة وفي طليعتها الطبقة العاملة هي من تنهض لتحقيق مهام التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي.

ضيف العدد: محمد الوافي



إن الفساد ببلادنا حقيقة وإقعية كبرى مجسدة في شبكات منظمة تنظيما بالغ الخطورة، تشكلت خالال العقود الماضية من فئات تنتمي إلى الطبقة المهيمنة على الثروات والنفوذ في المغرب، ...

لا بد من خطاب إعلامي فلسطيني موحد داعم لقضية الأسرى

الأجيال المتجددة تستكمل مسار الثورة الكوبية المتواصل

> وفاة الشابة نورة: من ينحمل المسؤولية؟

> > مقهى منتصف الليل

14

العدد: 507

من 4 إلى 10 ماي 2023

الحزب الشيوعي السوداني يطالب بوقف الحرب ويدعو للتصدي للمؤامرات التي تستهدف السودان

على إثر الاقتتال الذي أشعله جنيرالات طرفي الصراع المتنافسين على الاستيلاء على السلطة بالسودان، أصدر الحزب الشيوعي السوداني يوم 24 أبريل تصريحا صحافيا

تحت دوى انفجارات الأسلحة الثقيلة يعيش شعبنا أحلك ايامه، ويكابد الأمرّيْن من الترويع والقصف المتكرر غير المنقطع، وانعدام كافة المواد الغذائية والخدمات الاساسية، في حين يصر جنرالات اللجنة الامنية على مواصلة الحرب العبثية دونما أدنى اعتبار لحياة الانسان السوداني. ويالها من كارثة.

شاهدنا البيانات المتواترة من كلا طرفي الحرب من إعلانات عديدة للهدنة وعدم الالتزام بها، وكيف يتم ايقاف اطلاق النيران فقط اعتبارا لحق البعثات الاجنبية في إجلاء بعض رعاياها، في حين يتم تجاهل المناشدات

> والنداءات المتكررة لتحديد مسارات آمنة للمساعدات الإنسانية وإجلاء العالقين من

> يوما بعد الآخر تتفاقم تأثيرات الحرب على أمن المواطنين نسبة لغياب قوات الشرطة وانفلات الحالة الامنية، كما تتزايد احتمالات انهيار النظام الصحي.

> الواجب الآن وقف الحرب وهزيمة جميع المخططات والمؤامرات الرامية لإغراق البلاد فى بحور من الدم لتمرير مخططات السيطرة على مواردها وثرواتها والتضريط في سيادتها ووحدتها وتكريس تبعيتها للمحاور الاقليمية والدولية، عن طريق ضرب وتصفية الحراك الجماهيري واستهداف قياداته الثورية. وعلى

الجماهير التمسك بقضاياها وان تلتحم صفوفها وان تطور مواقفها لوقف الحرب تمهيدا لعودة الحياة المدنية واسترداد الثورة.

كل هذا يتطلب العمل الدؤوب والصبور وسط الجماهير والاعتماد على قواعد وسواعد الثوار والثائرات، نبدأ بتقديم العون والمساعدة والتضامن للسكان العزل وتوفير الاحتياجات الضرورية: الماء، الغذاء، الدواء، والعلاج .. أثناء العملية الإنسانية نطرح الرؤى لإيقاف الحرب ودور الجماهير في ذلك، نحثها للتوقيع على نداءات تنبع من مواقع كل حي وترتبط بالأحياء القريبة وتستمر العملية ومن خلالها نبني الثقة مع الجماهير ويصبح شعار من الجماهير وإليها موجود على أرض الواقع، الخطوة الجريئة بعد إصدار البيانات المشتركة، تتمثل في إقناع

الجماهير في بيانات واضحة تقود إلى إمكانية خروج كأب MEGLINI

الأحياء والمناطق، تصاعد الحراك الجماهيري يساعد في لجم تجار الحروب.

بالطبع الوضع يختلف من حي إلى آخر ومن مدينة إلى اخرى ومن منطقة الى منطقة، هذا يتطلب وضع التكتيك المناسب والمبادرات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين، فجماهير شعبنا في المدن الآمنة يمكنها حسب إمكانياتها اتخاذ الخطوات المناسبة للتعبير عن مواقفها المعادية لاستمرار الحرب والمطالبة بالعودة إلى الحياة الطبيعية والمدنية، والتعبئة وملء الشوارع منادية بإسقاط سلطة الحرب لانتزاع سلطة الشعب.

نطالب ونضغط على المجتمع الدولى من أجل تقديم العون الانساني وحماية ووصول الصحفيين ولجان التحقيق إلى الأرض ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، كما نطائب المنظمات الدولية بكشف

وملاحقة الاطراف التي تمول وتمد أطراف القتال بالسلاح، ورصد جرائم الحرب كافة وعلى رأسها جريمة نقل المواجهات العسكرية إلى أحياء السكان المدنيين واستخدامهم دروع بشرية. نطالب المجتمع الدولي باحترام سيادة الدولة السودانية، ونحذر دول الجوار وغيرهم من التدخل في شؤونها الداخلية.

تباشير الانتصار تعتمد على التعبئة والبناء والتنظيم، نبدأ بالابسط والاسهل وتتصاعد الجهود خطوة وراء خطوة حتى نصل إلى المواجهة وهزيمة تجار الحروب مرة وإلى الأبد.

> عن مكتب الاعلام المركزي للحزب الشيوعي السوداني

محمود الراس:

جريمة اغتيال الشهيد الأسير خضر عدنان تجل لسياسة الإعدام المنهج

قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، ومسؤول فرعها في غزة محمود الراس، اليوم الثلاثاء، إنَّ جريمة اغتيال الشهيد الأسير خضر عدنان لم تكن سوى تجل لسياسة الإعدام المنهج التى أرادت حكومة الفاشيين الجدد إقرارها تشريعًا

إرهابيا بحق أسرى وأسيرات شعبنا.

وأوضح أنّ جريمة الاغتيال جاءت لتغيّب صوت صدح بالحرية للأسرى وخاض معارك الكرامة والحرية، مشددًا على أنّ أقدام الشهيد عدنان علت فوق رقبة السجان كما علت من قبله أقدام الشهداء الزير وحجازي وجمجوم.

وأضاف: أراد العدو بهذه الجريمة كسر إرادة المقاومة الفلسطينية وشعبنا إلا أن العدو بهذه الجريمة أسس لانطلاق مرحلة ومحطة جديدة للمقاومة كمًا ونوعًا واتساعًا.

واعتبر أنَّ الثأر لدماء الشيخ خضر عدنان مهمة وجودية لكل مواطن فلسطيني، مشددًا على أنّ شعبنا يدرك ألا خيار لحماية الأسرى والأسيرات إلا

بالمقاومة طريقًا وحيدًا؛ لردع الإرهاب الصهيوني.

وأشار إلى أنّ عشرات من الأسرى المرضى الذين يتعرضون الإعدام المنهج بالإهمال الطبى واستزراع الأمراض في أجسادهم تحت سمع وبصر المجتمع



الدولي المشارك بصمته في هذه الجرائم.

وأكد أنَّ شعبنا لن ينتظر ليودع أبطاله شهداء وسيبذل الغالي والنفيس لانتزاع حرية الأسرى والأسيرات وفي المقدمة منهم المرضى والأطفال

التي تضعهم آلة الإرهاب الصهيوني على مهداف مقصلة الإعدام المنهج.

كما أكد أنّ تهديدات العدو لا تخيف ثوار شعبنا ولن تثنينا عن تأدية واجباتنا لحماية من افترش سنوات العمر طلبا لحريتنا وكرامتنا معتبرًا أنَّ واجب كل فلسطيني وفلسطينية التسلح بالمقاومة بكل أشكائها والعمل الجاد والمتواصل لردع الإرهاب الصهيوني المنهج وحماية

وختم بالقول: يا ثوار شعبنا إن الوقت من دم وأرواح وكرامة، اختاروا أدواتكم، وشقوا طريق اهدافكم، وهندسوا الطرق لحرية وحماية أسرانا وأسيراتنا، ولتكن دماء الشهيد خضر عدنان شرارة انتفاضة الحرية والكرامة، ولعنة تطارد العدو في كل مكان. العدد: 507

من 4 إلى 10 ماي 2023

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي بالمغرب ينعي وفاة عاملة الفراولة بإسبانيا

في صباح اليوم الذي تخلد فيها الطبقة العاملة عيدها الأممي وتخرج في مسيرات الاحتجاج عن أوضاعها المزرية، وصلنا في تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي التابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/ الاتحاد المغربي للشغل، خبر حادثة السير المؤدية إلى وفاة عاملة مغربية في حقول الفراولة ب"ويلبا" إسبانيا وإصابة عشرة عاملات أخريات تشتغلن بالقطاع الفلاحي ثلاثة منهن إصابتهن خطيرة جراء انقلاب حافلة نقل كانت تقل 39 عاملة ببلدية المونتي ب"ويلبا" الاسبانية.

وإننا في تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي التابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ام ش الذي يعمل بشراكة مع النقابة الاندلسية لعمال البادية SOC/SAT، نتقدم بتعازينا الحارة ومواساتنا الخالصة لعائلة العاملة ضحية لقمة العيش ومتمنياتنا بالشفاء العاجل لباقى المصابات، فإننا نخشى من أن العاملات اللواتي سيخرجن من المستشفى للنقاهة والقادرات على السفر سيعدن إلى بلادهن دون ضمان حقوقهن، ونظرًا لأن ما وقع هو حادثة شغل (في اسبانيا)، ومن المعلوم أنه ليسٍ من الضروري دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي مسبقًا للحصول على تعويض عن الضرر أو العجز؛ كما أن المتضررات اللواتي سيعدن إلى المغرب يتمتعن أيضا بالحق في الحصول على

رعاية صحية في بلادهم، مدفوعة بالكامل من قبل الدولة الإسبانية وطوال فترة نقاهتهن.

إن تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي، إذ يسجل أسفه الشديد على وقوع حادثة أخرى في صفوف العاملات الزراعيات لتنضاف إلى العديد من حوادث السير التي تتعرض لها عشرات العاملات الزراعيات في طريقهن من وإلى مقرات العمل وبشكل مستمر، فإنه:

1. يندد بتشغيل العاملات في اليوم العالمي للطبقة العاملة باعتباره يوم عطلة في كل أرجاء المعمورة؛



2. يطالب بمساءلة الشركة ومحاسبتها على الخرق السافر للحق في الاستفادة من عطلة فاتح ماي؛

3. اتخاذ جميع الإجراءات لنقل جثمان الفقيدة الى المغرب، وضمان العلاج التام للجريحات ومصاحبتهن بعد عودتهن إلى بلادهن وإقرار تعويض دائم في حالة تسجيل إعاقة بسبب الحادثة؛

4. يطالب بمناسبة هذه الفاجعة كل من السلطات المغربية والاسبانية مراجعة مضامين الهجرة الدائرية وتشديد المراقبة الشغلية في اتجاه ضمان حياة كريمة للعاملات المهاجرات؛

5. التنديد بالحادثة التي تنضاف إلى ما يقع بالمغرب بسبب استهتار المسؤولين بأرواح العاملات الزراعيات؛

6. مطالبة السلطات المسؤولة بمراقبة ظروف عمل العاملات بحقول ويلبا وضمنها وسائل النقل؛

7. يدعو جميع العاملات الزراعيات للالتفاف حول نقابتهم الوطنية التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وإلى تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي للنضال من أجل فرض احترام كرامتهم والحفاظ على أرواحهن.

عن الكتابة التنفيذية لتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي الرباط، في فاتح ماي 2023

مكناس

حضور قوي لعاملات اسيكوميكا في تظاهرة فاتح ماي

بالنسبة لعاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس ،إن التواجد بزخم خلال فعاليات تخليد فاتح ماى هذه السنة، لم يكن للاحتفال والتخليد أو التذكير بمطالب الزيادة في الأجور أو التعويض.... بل كان حلقة جديدة في مسلسل وسيرورة النضال اليومي المرير، والذي انطلق منذ سنينومازال مستمرا للمطائبة بإجراعهم/ن للشغل تفعيلا لخلاصات اجتماعين رسميين سبق وتم تنظيمها في سنتى 2021 و2022 تحت إشراف جهات

وكان حضور العاملات والعمال بفاتح ماي بمكناس،مسبوقا بعدة لقاءات وتجمعات عمالية تأطيرية وتواصلية بباحة مقر الشركة عبروا من خلالها على عزمهم /ن الحثيث على مواصلة الاعتصام اليومي لانتزاع كافة مطالبهم /ن.

حكومية رسمية وحضور نقابة الباطرونا

وممثلي المكتب النقابي للشركة المنضوي تحت

لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.



عاملات وعمال يرفضون العمل في عيد الشغل

في خرق سافر للشرعة الدولية ولكل القوانين، أقدمت شركة STF. CO للخياطة بالحى الصناعي بصفرو ،على فرض تشغيل العاملات والعمال في فاتح ماي ،العيد الأممى للطبقة العاملة.

وأمام الجشع الاستغلالي الذي عبرت عنه إدارة هذه الشركة، إلا أن العاملات والعمال،

أمام تخوفهم/ن من انتهام الباطرون، اتصلوا بمجموعة من المناضلين عند في الثامنة صباحا. بصضرو والجمعية

الإنسان بصفرو بفرع صفرو، وبعد التواصل مع مدير الشركة وتذكيره بالتجاوز الشغلي الذي هو بصدد ارتكابه،تم فرض خروج العاملات والعمال (حوالي 140)،ليلتحقوا بعد ذلك بتظاهرة فاتح ماي التي نظمتها الك د ش تخليدا للعيد الأممي للطبقة



عمال القطاع الفلاحي يتحدون الحصار والقمع

رغم الحصار والقمع والتطويق القمعى الترهيبي الذي ضربته القوات العمومية المخزنية يوم الأحد 30 أبريل لمنع عمال القطاع الفلاحي من تنفيذ وقفتهم الاحتجاجية أمام مقر

عمالة بركان.

تجاهل الإدارة لمطالبهم المادية



مدينة بركان.

مسيرة احتجاجية يوم السبت 6 ماي

2023 صباحا وستعبر أهم شوارع

-تظاهرات فاتح ماي بكلميم:

-الجامعة الوطنية للتعليم FNE

- الاتحاد المغربي للشغل

- الاتحاد الوطنى للشغل

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

بكل من:

العدد: 507 من 4 إلى 10 ماي 2023



حزب النهج الديمقراطي العمالي يشراك الطبقة العاملة عيدها الأممي

تخليدا للعيد الأممى عيد الطبقة العاملة الذي يحتفل به كل فاتح ماي وكالعديد من فروع الحزب، عقد المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب اجتماعا يوم الجمعة 28 ابريل 2023 خصص للتداول والتقرير فى أشكال المشاركة وانجـاح هـذه المحطة النضالية والتواصل مع العمال والعاملات للتعريف بالحزب وربط علاقات التواصل مع الطلائع العمالية؛ وقد كان هذا الاجتماع مناسبة مهمة للتعرف والوقوف على الاقاليم والمناطق التي سيتم تنظيم تظاهرات فاتح ماي فيها، ليتم الاتفاق على وضع خطة تراعي توفير مواد التواصل من بيانات وغيرها وكذا تدبير تواجدنا في هذه التظاهرات لتوزيع البيان والتعريف بحزبنا وسط العمال. وبالفعل فقد قام رفاقنا ورفيقاتنا بالجهة بمجهودات جبارة من حيث المشاركة والالتزام بما تم تسطيره وإقراره سواء في أجهزة التنظيم الجهوية أو المحلية وفي هذ الاطار نورد تقارير مناطق واقاليم الجهة والتي كانت على الشكل التالي:

أكادير أيت ملول:

شارك مناضلو فرع أكادير - أيت ملول في التجمع والمسيرة العمالية بداية من الساعة 10:30 امام مقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وتم توزيع بيان النهج الديمقراطي العمالي بمناسبة فاتح ماي، والتواصل مع العمال والعاملات المنضوين في نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا نقابة الاتحاد المغربي للشغل...

اشتوكة أيت باها:

شارك مناضلو النهج الديمقراطي العمالي بفرع شتوكة ايت باها اليوم فاتح ماي 2023 في المسيرة التي نظمها الفرع المحلي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باشتوكة أيت باها بمركز ايت اعميرة بمناسبة العيد الأممى للطبقة العاملة، انطلقت على الساعة الحادية عشرة صباحا من



أمام مقر الجامعة جابت بعض الأحياء والدواوير، ومرت من الطريق الرئيسية وانتهت أمام جماعة ايت اعميرة، رفع خلالها مجموعة من الشعارات.

وقد تم توزيع بيان النهج الديمقراطي العمالي على العاملات والعمال الحاضرون والساكنة بالمقاهى والمارة. حضورنا لقى تجاوبا كبيرا من طرف القيادة المحلية للجامعة من خلال تقديم الشكر في الكلمة الرئيسية والكلمات الفرعية، لقى أيضا تجاوبا منقطع النظير من طرف العاملات والعمال من خلال تفاعلهم مع البيان ومن خلال النقاشات الايجابية التى دارت حول ماهية هذا الحزب الذي يحضر معهم في أشكالهم النضائية باستمرار ،وكان تفاعل رفاقنا مع جميع تساؤلاتهم

- تظاهرات أولاد تايمة :

نُظُمَتْ باولاد تايمة ثلاث تظاهرات لكل من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي UMT و الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و الاتحاد العام للشغائين بالمغرب وقد قام رفاقنا بتوزيع البيان على العمال والعاملات بهذه التظاهرات الثلاث دون تسجيل أية مضايقة او منع من التوزيع والتواصل.

- المنظمة الديمقراطية للشغل وقد قام الرفاق والرفيقة بتوزيع البيان في تظاهرة الجامعة الوطنية للتعليم FNE وفي تظاهرة CDT وUMT.

نظمت بكلميم خمس(05) تظاهرات وتتعلق





وسام زغبر *

لا بد من خطاب إعلامي فلسطيني موحد داعم لقضية الأسرى

يصادف يوم السابع عشر من إبريل/ نيسان من كل عام اليوم الوطني للأسير الفلسطيني، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في دورته العادية عام 1974، وفاء للأسرى وتضحياتهم والتأكيد على ضرورة نصرتهم ومساندتهم وفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم ودعمهم في نيل حريتهم، ويوما للوفاء للهداء الحركة الوطنية الأسيرة.

في الذكرى ال(49) لولادة اليوم الوطني للأسير الفلسطيني، لا بد من الإشارة إلى أعداد الأسرى القابعين في سجون وزنازين الاحتلال، حيث تواصل ما تسمى «مصلحة السجون» احتجاز نحو (4900) أسيراً وأسيرة، بينهم (160) طفلاً بينهم طفلة واحدة، إضافة إلى (31) أسيرة، و(1000) معتقل إداري دون توجيه أية تهمة لهم أو محاكمتهم من بينهم (6) أطفال وأسيرتان، إلى جانب لهم حالتهم الصحية وأبرزهم الأسير وليد دقة، و(19) لهم حالتهم الصحية وأبرزهم الأسير وليد دقة، و(19) صحفياً لم تنقذهم قوانين الحماية الدولية، و(23) أسيراً من قدامي الأسرى والمعتقلين منذ ما قبل اتفاقية أوسلو، جميعهم يتذوقون مرارة السجن وعذابات السجان.

وفي هذا اليوم الوطني، نستذكر نحو (236) أسيراً استشهدوا داخل سجون ومعتقلات الاحتلال منذ العام 1967، وتواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثامين (12) أسيراً أقدمهم الشهيد أنيس دولة وآخرهم ناصر أبو حميد أبورموز. نتذكر من الشهداء الأسرى الرفيق عمر القاسم «مانديلا فلسطين» إلى جانب إخوانه ورفاقه الشهداء الأسرى الذين حولوا مرارة الاعتقال والسجن الى مدرسة لتخريج المناضلين، وأفشلوا أهداف الاحتلال لتحويل السجون إلى مقابر لتدمير القضية والإرادة الاحطن أ

إن الشعب الفلسطيني منذ انطلاق ثورته الفلسطينية المعاصرة يخوض نضاله الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي بشتى الوسائل والسبل ممثلاً بـ م.ت.ف التى قدمت آلاف

في معركتنا مع العدو الصهيوني غالبًا ما نعلن الإيمان

بحتمية انتصارنا وهزيمة العدو، وتلاقت على ذلك

مختلف التيارات الفلسطينية، بل إن خطاب التسوية أو

الاستسلام أو التخذيل عن المقاومة؛ كثيرًا ما استعان

بإيماننا بهذه النتيجة النهائية المحتومة للصراع؛ باعتبار

أفعالنا وقراراتنا السياسية الحالية ما هي إلا مرحلية

فيما النتائج النهائية محسومة. ولكن انتصارنا هذا ليس

محتومًا، وذلك ما يعبر عنه الكثير منا، بل إننا في لحظات

الانكسار والتراجع سنجد كثيرًا من أهلنا باتوا أكثر تناولا

لمقولات أقل تضاؤلا بكثير، ورغم أهمية دروس انتصار

الشعوب التي قاومت العدوان والغزاة، إلا أن انتصارنا، ليس

أمرًا محسومًا ومحتمًا سيحدثه القدر، ولكن بالأساس

محصلة لقدرتنا على الصمود والقتال وتنظيم الذات،

والقرارات التي نتخذها كمجموع وأفراد، وما يرجح كفة

انتصار شعب فلسطين هو ما أثبته من صمود واستعداد

للتضحية، ولكن هذا الترجيح ما يزال يرتبط بقدرتنا

على تغليب إرادة التضحية، والاستعداد للتنظيم والعمل

الجماعي، وهو ما يعني ببساطة قدرتنا على تمكين أكثرنا

استعدادًا للتضحية والتنظيم وانتماءً للمجموع والتزامًا

تجاه تطلعاته؛ تمكينهم من قرارنا الوطني، ومن لعب أدوار

متقدمة في بنيتنا النضائية، وهو تحد لا يقتصر على

ضرورة استعادة السيادة الوطنية على المؤسسات الرسمية

لاتخاذ القرار، ولكن أيضًا على مستوى مختلف البني

النضالية والمجتمعية.

بل وعشرات الآلاف من الشهداء والأسرى ومن خيرة مناضليها على طريق الحرية والعودة وتقرير المصير. فالأسرى الفلسطينيون قضيتهم وطنية بامتياز ولا سيما أنهم صاغوا وثيقتهم التي سُميت لاحقاً «وثيقة الوفاق الوطني» عام 2006 عندما استفحل الانقسام الفلسطيني ونخر الصف الوطني وأساء لنضالات الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني.

الأسرى في سجون ومعتقلات وزنازين الاحتلال الإسرائيلي يعانون مرارة السجون وقساوة السجان الذي يمارس شتى أشكال التنكيل والتعذيب والحرمان والإهمال الطبي والاعتداءات الجسدية والاعتقال الإداري، وفرض القوانين والتشريعات العنصرية بحقهم، ولعل أبرز تلك التوانين، «إعدام الأسرى، احتجاز جثامين الشهداء، التغذية القسرية للمضربين عن الطعام، عقوبة الحبس الفعلي للأطفال الفلسطينيين دون (14 عاماً)»، إضافة إلى مشاريع لقوانين خطيرة أخرى، كمشروع «قانون «الإرهاب»، وتشديد العقوبة على محرري «صفقة شاليط»، وتطبيق وتشديد العنائي على الأسرى الأمنيين».

أمام تلك الأرقام والاحصائيات عن أعداد الأسرى في سجون الاحتلال، وأمام جُملة من القوانين والتشريعات الإسرائيلية العنصرية التي تطال الأسرى الفلسطينيون، فلا بد من تبني خطاب إعلامي فلسطيني موحد يستند الى المقاومة الدبلوماسية والتي هي شكل من أشكال المقاومة الدبلوماسية والتي هي شكل من أشكال المقاومة الشعبية الشاملة وخاصة أننا نمتلك أدواتا إعلامية، لذلك تقع المسؤولية على نقابة الصحفيين الفلسطينيين ووزارة الإعلام بضرورة بناء إستراتيجية إعلامية موحدة تتبنى خطابا إعلاميا استقطابيا وعقلانيا وإنسانيا يستند لحقائق التاريخ والقانون الدولي، وعلى عدالة القضية والحقوق الوطنية، كون الشعب الفلسطيني صاحب حق وقضية عادلة ويناضل دفاعاً عن نفسه وعن حقوقه وكرامته الوطنية في وجه المحتل الغاصب والجناة الحرمين.

حول ما هية وشكل الخطاب الإعلامي المنوط بناءه

وخاصة أن شعبنا ما زال يعيش في مرحلة التحرر الوطني فلا بد أن يكون الخطاب الإعلامي استقطابيا وعقلانيا وإنسانيا ويخرج من عباءة الحزب ويستند لحقائق التاريخ والجغرافيا والقانون الدولي والإنساني، ويُميز بين الخطاب المحلى والدولي، حيث المحلى يتجه نحو الشعب ودعم صمودهم ورفع معنوياتهم في معركتهم الوطنية، ودعوتهم للوحدة ورص الصفوف ودحيض ومحاربة الشائعات ومخاطبة المقاتلين في الميدان باعتبارهم الذراع الحامي والمدافع عن تراب الوطن، فيما الدولي يرتكز على حقائق التاريخ والرواية الفلسطينية الحقيقية في مواجهة الرواية الصهيونية المزيفة والخرافات والأساطير التلمودية. حيث إن الاحتلال لا يكتفى بسياسة القتل والاعتقال وسرقة التراث ونهب الأرض وضمها، بل يستخدم شتى الأشكال والأدوات في محاربة كل ما هو فلسطيني عبر الزج بالمصطلحات والتعابير التهويدية وأسرلة المناهج التعليمية.

وأمام ما يجري من شحد الطاقات والهمم حول قضية الأسرى والالتفاف الشعبي حولها، فلا بد من أنسنة قضية الأسرى والالتعريف بما يواجهونه، فلكل أسير قصة وحكاية، ولا بد من استعطاف دول العالم وخاصة الشعوب عبر الصورة النمطية ذات البعد الإنساني، وهذا يدفعنا للتساؤل، «لماذا تغيب المتاحف الوطنية المتعلقة بالأسرى وسنوات وظروف اعتقالهم، وأوجاعهم وآلامهم، بالأسرى وسنوات وظروف اعتقالهم، وأوجاعهم وآلامهم، وتضحياتهم وإنجازاتهم وموهباتهم ومهاراتهم، وحتى أعدادهم وأعداء الشهداء منهم، ومن تواصل دولة الاحتلال احتجاز جثامينهم، إلى جانب إبراز الجانب القانوني تجاه قضية الأسرى كونهم أسرى حرية يناضلون من أجل نيل حريتهم والخلاص من السجن والسجان، ومن الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الإحلالي ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

تحية كل التحية لأسرى الحرية والمجد لشهداء الحركة الوطنية الأسيرة.

* صحفي فلسطيني

حتمية النصرأم استحالته؟ سؤال الإرادة

على المصلحة العامة؛ ذات قيمة خاصة في هذه المرحلة من نضالنا الوطني، التي قد يصح توصيفها باعتبارها مرحلة استعادة للبناء الوطني لأدوات وشبكات الفعل النضائي، فمن المؤكد أن مشروعنا الوطني قد تعرض للاستلاب وهيمنت على مؤسسات قراره مجموعة من المتنفذين النين اقتنعوا باستحالة هزيمة العدو الصهيوني، وهؤلاء لن يقودوا شعبنا في معركة؛ لأجل انتصار لا يؤمن أي منهم بإمكانية تحقيقه.

بنوع من التبسيط الذي لا يجافي الحقيقة، لقد قاد شعبنا نضائيًا ووطنيًا في مرحلة المد الوطني والبناء الثوري؛ قادة وكوادر دفع معظمهم حياته ثمنًا لقراراته ومواقفه وموقعه، فيما باتت مواقع القيادة الاجتماعية والسياسية اليوم مرتبطة بالانتهازية والاستعداد للمساومة على كل موقف.

هذه المقاربة ليست دعوة للمثالية أو تخيل طوباوي، ولكن وصف لواقع لا ينكر المصالح كجوهر للممارسات السياسية، ولكن المعيار المهم والخط الفاصل هو مصالح من هذه؟

مصلحة المجموع الوطني التي ترتبط بشكل أساسي بالتحرر والانعتاق من المشروع الاستعماري الصهيوني والتخلص من سيطرة الغزاة على حياتنا وأرضنا وفضاء عيشنا ومصيرنا، وبالتأكيد ليست منظومة المصالح المرتبطة بمشروع هؤلاء الغزاة وهيمنتهم.

إن استعادة سلطة الشعب على قراره الوطني، في كل مفاصل ومواقع هذا القرار، ليست مسؤولية حزب بعينه أو عملية إجرائية تتم من خلال الانتخابات فقط، ولكن بالأساس وجهة وطنية وثقافة ونماذج يجب أن تُقدم لتخليب هذه الثقافة والممارسة على المستويات كافة.

ما يستدعي هذا القول اليوم: أنه رغم كوننا في مرحلة مد لثقافة الاشتباك مع العدو، وشواهد يومية على استعداد شعبنا للتضحية في مواجهته، لكننا ما زئنا أضعف في مواجهة التنفذ والفساد والانتهازية، وأعجز على مستوى استعدادنا لنقد هذه الممارسات والتصدي بجرأة لها.

إن نقد السلطة الرسمية ليس إلا حلقة -رغم أهميتها ومركزيتها-ضمن مجموعة من الحلقات التي تتعلق ببناء الوعي حول البناء الوطني والنضائي، ومفاهيم النضال الجماعي بطبيعته الجماهيرية بعمقها الديمقراطي وأبعادها التقدمية، معركة آلة حربنا فيها وسلاح انتصارنا هو منظومة جماهيرية منظمة إلى أقصى حد ممكن؛ عادلة، وديمقراطية، يقودها مؤمنون بانتصارنا؛ مصممون على الكفاح الوطني ومستعدون لدفع ثمنه؛ محتكمون على الكفاح الوطني ومستعدون لدفع ثمنه؛ محتكمون بوحدة كفاح الشعب، وبالقيام بكل ما يجب لجعل انتصاره أمرًا محتومًا حقًا.



لهذا تبدو الشجاعة في مواجهة الانتهازيين والمتغولين

العدد: 507

من 4 إلى 10 ماي 2023

الفساد بنية قائمة متجذرة ومستفحلة في أركان الدولة

تنتشر وبشكل صارخ في مغرب المخزن أشكال واسعة من الفساد العام الذي ينخر كل مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وهي مظاهر تكلف البلاد والجماهير الشعبية ضياع حقوق اقتصادية واجتماعية ومقدرات طبيعية واقتصادية ومالية مملوكة أصلا للشعب المغربي ، والتي تضيع لتستفيد منها حفنة من الفاسدين الذين احتكروا السلطة والثروة عبر اشكال من الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي منذ الاستقلال ، والذي أسس له النظام المخزني بتدابير ريعية وبالتغاضي عن ممارسات فاسدة على حساب المال العام والتهرب الضريبي ومنح امتيازات ورخص ومأذونيات فى النقل والصيد والمقالع وغيرها وتفويت صفقات دسمة دون سلك المساطر القانونية وتفويت الضيعات والأراضي بأثمنة رمزية ،وهي تدابير كان الهدف منها توسيع القاعدة

الاجتماعية للنظام المخزني وللكتلة الطبقية السائدة في مواجهة مطالب الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية . أما التدابير المعلنة في محاربة الفساد فلم تكن سوى ذرا للرماد في العيون وأسلوب تلهية وتنفيس ، ولعل الأحكام الصادرة في ملفات ضخمة للفساد تؤكد ذلك ، فملفات اختلاس للملايير يحكم فيها بأحكام سجن غير نافذة وغرامات تافهة، ناهيك عن طول المدة الزمنية لاستصدارها. وفي سياق حملة مدنية ضد الفساد وانتشار روائح قضايا فساد عام خلال الأيام الراهنة، ارتأت هيئة تحرير الجريدة تخصيص ملف العدد لهذه القضية من خلال ثلاثة محاور مدعمة بوثيقة للهيئة الوطنية لحماية المال العام ترصد مجموعة من قضايا الفساد العام .

البنية الدولتية والقيمية المؤسسة للفساد في المغرب: الأوجه الظاهرة والخفية

محمد شويا

تقديم عام: تأطير تاريخي ونظري نواقع الفساد ونظام الريع بالمغرب

الفساد والاستبداد وتداخلهما في البنيات المخزنية عنصران مؤسسان لنظام المخزن كما تشكل خلال القرن 16م وكما تطور في مراحل ماقبل الكلونيائية أو خلال الكلونيالية وأيضا كما يستمر في المراحل التي أعقبت الاستقلال الشكلي وإرساء التبعية ما بعد 1956.

ولأن نظام المخزن ليس ظاهرة ستاتيكية وبما أنه ليس معطى لاتاريخي فقط عرف نظام الفساد والاستبداد تطورات مهمة في توسع وانتشار العلاقات الريعية في أبعادها السياسية والاقتصادية مع تغلغل العلاقات الرأسمالية خصوصا خلال النصف الثاني من القرن 19م في العلاقة مع ما يسمى الإصلاحات المخزنية الاقتصادية والجبائية والنقدية والإدارية والعسكرية والتى فرضها الأوربيون خصوصا بريطانيا التي أوفدت جون دريموندهاي إلى محمد الرابع بحزمة من الاصلاحات على راسها الادارية والسياسية بإدماج زعماء القبائل وأعيانهم في الإدارة المخزنية (النظام القايدي ووكلاؤه من الشيوخ والمقدمين الذين يدمجون في نظام التأجير المخزني على غرار الجيش النظامي الذي تم إحداثه ضمن الإصلاحات) ..

ميشو بليرMichaux-Bellaire بنى نظرية دقيقة حول تشكل سلطة المخزن وتطورها من خلال نسج علاقات الريع عبر تداخل ما هو سياسي بما هو اقتصادي واجتماعي.. ميشو بلير يرى أن المخزن هو سلطة استبدادية despotique للحفاظ على الفوضى أورعاية اختلال البنيات الاجتماعية للحفاظ على سلطته الخاصة التحكيمية، المخزن كان معروفا برعايته للانقسامية القائمة والمستمرة بين القبائل بغرض الحفاظ وتقوية دوره كوسيط مهم في تلطيف ومراقبة التوترات الاجتماعية.. ويتبنى جون واتربوري John Waterbury نفس نظرية ميشو بلير لكن يسحبها على واقع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عاشها المغرب لاحقا إثر تغلغل العلاقات الرأسمالية وامتدت الى رعاية التوازنات بين المناطق وأيضا بين البوادي والمدن وبين النخب والأسر الشرفاوية والتقليدية والنبيلة والنخب الجديدة من متعلمين وأصحاب المال والأعمال والبيروقراطية المهذبة دون التفريط في الطابع التقليداني للدولة..

وينتقد المؤرخان جرمان عياش وعبدالله العروي نظرية ميشو بلير وتبني جون واتربوري لها، حيث نفي الأول كون المخزن كان فقط سلطة تحكيمية مبنية على القوة والقهر والنهب، بل كان يلقى قبولا لدى المجتمع لضرورة الحفاظ على الاستقرار، وهذا ما تفنده انتفاضات الفلاحين

والحرفيين في البوادي والمدن ضد السياسات الجبائية التي فرضها الحسن الأول، ثم بعده ابنه السلطان عبد العزيز، ثم اندلاع مقاومة علماء فاس لمخرجات مؤتمر الخزيرات 1906 واحتلال وجدة والبيضاء 1907 وإقالة السلطان عبدالحفيظ الذي وقع معاهدة الحماية في

مارس 1912 مقابل غلاف مائي سمين وامتيازات لم توف بها كلها سلطات فرنسا، مما اضطره الى شكايتها للرئيس الأمريكي آنذاك روزفلت ... وفرنسا قبل الحماية دأبت على إرشائها للمخزن ونخبه أثناء تشكل طبقات البورجوازية الوسيطية من الأسر المحمية والسماسرة والتراجمة والقضاة والقياد والباشوات والبيروقراطية المخزنية مثلا عامل السلطان عبد الرحمان بن هشام على وجدة وقع معاهدة لالة مغنية 1845 بعد هزيمة اسلي 1844 مقابل رشوة لترسيم الحدود بما يسمح بتسرب فرنسا الى الصحراء الشرقية وجنوب المغرب وشنقيط ... أما عبدالله العروي في مفهومه للأمة المغربية فقد عرف المخزن ماقبل الكلونيائية بكونه هو المجموعة الذي يختار

السلطان لتنفيذ قراراته وهي عبارة عن تجمع من خاصة

القوم والعلماء والشرفاء والأولياء وارستقراطية القبائل

يستفيدون من المالية السلطانية ..

وحسب لازاريفJ .Lazarev إن المخزن منذ النصف الثاني من القرن 19م اشتغل بشكل حثيث وبطول نفس لتحويل البيعة l'obéissance الني الطاعة ليجمع الجبايات ويمارس التحكيم بين الجماعات المتنافسة والنخب والتشكيلات الاجتماعية التقليدية أو التي هي قيد التشكل نتيجة توسع العلاقات الرأسمالية، وأيضا المجموعات القبلية غير الخاضعة، خصوصا ما يتعلق بالعقار والأرض حيث بدأ يظهر بمظهر الموازن فيما يتعلق بالملكية، كما كان يتدخل عبر الحركات لتأديب المتمردين وغير الخاضعين لمنعهم من تحقيق تراكم الثروات التي قد تفقده سيطرته وقوته أو هيبته بفرض مبدأ "الرقبة " أو الحق المطلق للسلطان ... المخزن إذن منذ مراحل ما قبل الكلونيالية وهو يستعمل العلاقات الريعية والشبكات المتعاملة بالزبونية وتوزيع الحلاوات والهبات والامتيازات عبر ظهائر التوقير للزوايا والشرفاء مقابل الولاء السياسي والإيديولوجي له ... والواضح أن المخزن ما بعد الكلونيالية لازال تقريبا يحتفظ بنفس أساليبه العتيقة كما أن النخب السياسية خصوصا المنحدرة من الحركة الوطنية لازالت تعتبر الملكية سلطة تحكيمية كما كانت في القرن 19م ترفع لها العرائض وتستجدي تدخلها لخلق التوازنات الاجتماعية عبر المنح والمكرمات المخزنية أو عبر ردع وقهر المتسلقين والحد من طموحاتهم الاقتصادية والسياسية، وأكثر من ذلك دفع النخب الاقتصادية والمالية إلى الإفلاس عبر الضرائب والمنافسة غير الشريفة والقوانين غير المنصفة

منهم رجال الأعمال مثل الشامي والتازي والشعبي ...

.....

المحددات المفاهيمية للفساد والعوامل المؤسسة للعلاقات الريعية في بلدنا:

أ- المحددات المفاهيمية:

الفساد هو مجموع الممارسات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المخالفة للقانون والتنافس الحربين الافراد والجماعات لتحقيق منافع ومصالح وامتيازات وتبادلها استنادا الى وسائل مختلفة غير مشروعة مباشرة أو غير مباشرة ...

وتشكل العلاقات الريعية أبرز أوجهها تتداخل فيها السلطة بالثروة وتمتد الى علاقات الإنتاج وهنا تختلف نظريات في مقاربة وفهم الريع:

هناك المدرسة الكلاسيكية والاجتهادات النيوكلاسيكية ويمثلها مانتوس وريكاردو وغيرهم، وانتي ترجع الريع لطبيعة وسائل الإنتاج كاختلاف جودة تربة الأرض والتقنيات والأساليب المستعملة وبالتالي يتحقق الريع بالسوق الحرة والتنافس الحر فقط بين الرأسماليين، لذلك هو قيمة طبيعية أونسبية..

وهناك المدرسة النقدية في الاقتصاد السياسي وهي النظرية الماركسية التي تعتبر الريع من القيم المطلقة في الرأسمالية يأتي كنتيجة لتناقضات علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، حيث أن الرأسمالية تحقق التراكم انطلاقات من احتكار وتركيز فائض القيمة..

ويرصد المناضل والباحث الأكاديمي الراحل ادريس بن على تجليات وأشكال الريع والفساد المالي والاقتصادي

- مجال الإعفاءات الضريبية وغياب العدالة الجبائية والتملص والتحايل والتدليس الضريبي؛
- رخص وامتيازات الصيد في أعالى البحار لشخصيات رفيعة في أجهزة الدولة وأيضا لفائدة القوى الأجنبية؛
- مأذونيات رخص النقل بمختلف أنواعه وتفكيك النقل العمومي البحري والسككي والجوي والذي كان يذر ويعفى الدولة من تكاليف النقل لفائدة الرأسمال الطفيلي والعالمي؛
- امتيازات ورخص استغلال مقالع الرمال والأحجار والرخام والكلس والأملاح والغاسول والمثير من المعادن السطحية والمربحة بما فيها رمال الصحراء والشواطئ؛
- منح الدعم والمساعدات كما حصل خلال الجائحة تخصيص 120 مليار درهم من المالية العامة لفائدة الباطرونا مقابل إنشاء صندوق تضامني بمساهمة عامة المواطنين والمواطنات ب 40 مليار درهم؛ >>>

العقاري والسياحى؛

- منح قروض خيالية بدون ضمانات من المال العام

منح الصفقات الكبرى للشركات الكبيرة في المغرب وعددها 4 شركات دون منافسة وطنية أو دولي؛

عبر الصندوق الوطنى للقرض الفلاحي وصندوق القرض

- منح احتكار كبرى في قطاعات معينة كالعقار والغذاء والطاقة والدواء؛

– تفويت الرصيد العقاري بأثمنة بخسة ودون منافسة من الأراضي المسترجعة أي الملك العمومي ثم الأراضي السلالية مؤخرا؛

- امتيازات شركات التدبير المفوض؛

- الأجـور والمنح الخيالية للبيروقراطية والمناصب

- الموظفون الأشباح والذي يفوق عددهم 100 ألف موظف وموظفة؛

- الرخص الاستثنائية التي تمنحها السلطات الإقليمية والجهوية ووزارة الداخلية خصوصا في ميدان العقارات داخل المدن الكبري..

ب- العوامل المؤسسة للعلاقات الريعية أو الفساد العام بالمغرب:

يكاد يجمع الباحثون والدارسون والأكاديميون والسياسيون الإصلاحيون والتقدميون أن مصدر كل أشكال ومظاهر الفساد العام الذي ينخر النظام السياسى والاقتصادي والاجتماعي مرتبط بما يسمى بالإصلاحات التي عرفها المغرب مع إرساء النظام التبعي، أي إخضاع الاقتصاد المغربي لقسمة العمل على المستوى العالمي وفي أسفل سلمها مما رهن ويرهن المقدرات الوطنية لصالح الرأسمال العالمي ووكلائه المحليين، وسنحدد العوامل المؤسسة للفساد والريع في أربعة مجالات طبق عليها النظام المخزني التبعى تحت رعاية المراكز المالية العالمية ما يسميه بالإصلاحات التي استهدفت تركيز واحتكار الثروة ×تركيز السلطة وتقويتها على مستوى المناطق والمجتمع ثم تدبير التوازنات الاجتماعية عبر التحكم في النخب السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية داخل التحالف الطبقى السائد وتفقير الطبقات الشعبية من فلاحين وعمال وكادحين ودحر وتفكيك الطبقة المتوسطة :

مجال الإصلاحات السياسية والمؤسساتية:

في المراحل الأولى لإرساء النظام التبعي عمل المخزن على حسم السلطة من خلال توسيع وتقوية قاعدته الاجتماعية المكونة من كبار الملاكين والأعيان القرويين المتخلفين والأسر المدينية التقليدية المحمية من طرف القوى الاستعمارية وكبار التجار والمقاولين، وأيضا من طرف البيروقراطية المكونة من الموظفين والضباط العسكريين المغاربة في الجيش الفرنسي وسلك القياد والباشوات والشيوخ والمقدمين الذين كانوا يشتغلون في الإدارة المخزنية او الشريفية كما كان يسميها الفرنسيون عبر تحويل تفاهمات إكس-لى-بان السياسية إلى ريع سياسي واقتصادي بإنشاء اولى شبكات التحكم في السلطة والثروة ببناء علاقات اقتصادية وتجارية غير متكافئة داخليا وخارجيا وهكذا بعد الانقلاب على حكومة عبدالله ابراهيم تم تحويل المخطط الخماسى الاول الى وسيلة للاغتناء غير المشروع على حساب بناء اقتصاد وطنى متحرر كما كانت تحلم بعض أطراف الحركة الوطنيّة ... الاغتناء غير المشروع سيتم من خلال برنامج الإصلاح الزراعي الذي اختزل في سقي مليون هكتار ببناء السدود وتوسيع المكننة وتفويت أجود الضيعات والأراضى لكبار الملاكين، حيث استحوذوا على 40 الف هكتار في البداية من أصل 360 الف هكتار من الأراضي المسترجعة والتي اقيمت عليها السوجيطا والصوديا، والتي اشرفت على تجهيزها من المال العام حيث أنشئ صندوق القرض الفلاحي الذي كان يقدم بسخاء القروض لكبار الملاكين دون ضمانات ومديره السابق توفى هاربا من العدالة بالخارج، مكاتب دراسات فرنسية وهي التي وجهتها نحو الزراعات التصديرية

عوض الاكتفاء الذاتي الغذائي لم يبق من هذه الاراضي اليوم بعد مخطط المغرب الأخضر وعمليات الخوصصة والتفكيك الا 36 الف هكتار ... وبعد الإصلاح الزراعي جاءت عملية المغربةMarocanisationواستهدفت النسيج الاقتصادي كله خصوصا الشركات الصناعية ومقاولات التجهيز والبناء وخطوط المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.. قانون المغربة باسم النزعة الوطنية سيحول ملكيتها بنسبة أكثر من %50 لفائدة المقاولين ورجال الأعمال المغاربة والذي غالبا جاؤوا من أصول بيروقراطية عاملة بالإدارة الفاسدة وكبار ضباط الجيش خصوصا في فترة الانقلابات العسكرية ...

• - مجال إصلاح القطاع الإنتاجي والخدماتي أو ما يسمى بإعادة هيكلة القطاع الانتّاجي (ميلادّ المخزن الاقتصادي):

بعد المغربة والإصلاح الزراعي وتشكل النواة الصلبة للتحالف الطبقي السائد انتقل توسع الريع والفساد السياسي والاقتصادي بإدماج نخب جديدة منها الأعيان التقليديون الذين رفضوا جهاز المخزن أثناء الحماية بالعفو عنهم وتمكينهم من المؤسسات المنتخبة بالعالم القروي مع انطلاق المسلسل الانتخابي منتصف السبعينيات أيضا نخب اقتصادية جديدة تنتمى للبيروقراطيات الإدارية والشرائح العليا من الطبقة المتوسطة من خلال برنامج سياسة التقويم الهيكلي سنة 1983 من خلال عمليات الخوصصة والتي استهدفت والمؤسسات والشركات والمقاولات العمومية في أشغال البناء والتجهيز والصناعة خصوصا النسيج والغذاء وتركيب السيارات والفنادق والمنتجعات السياحية العمومية والجديد في هذه المرحلة ان الريع لم يعد داخليا فقط بل أصبح خارجيا وفضيحة لاسمير لازائت شاهدة وأيضا معمل السكر والزيوت التي فوتت في البداية للهولينغ الملكي (ONA) H) يضا تفكيك المكاتب الوطنية كمكتب التسويق والتصدير ومكتب الحبوب والقطاني والشاي والسكر ثم دخول شركات التدبير المفوض للمدن المغربية في قطاعات النظافة والماء والكهرباء

لقد أدت سياسة التقويم الهيكلي بين 1983 و1995 الى إنهاك النظام التبعي وتعميق تبعيته الى الرأسمال العالمي في مرحلة النيوليبرالية المتوحشة كما أنهكت الطبقات الشعبية والطبقة المتوسطة والتي انتفضت في ثلاث محطات كبرى انتفاضة يونيو 1981 ثم انتفاضة يناير 1984 وانتفاضة دجنبر 1990

مجال إصلاح التجارة الخارجية وإنجاز ما سمي بالمشاريع المهيكلة الكبرى (تماهي الراسمال المغربي الطفيلي مع هوامش الرأسمال العالمي باستغلال تناقضات الإمبريالية التحول من الهيمنة الفرنسية الى أمريكا واسرائيل) :

هذه الهزات فرضت على النظام التبعي ودائما بتوجيه من المراكز المالية العالمية حيث أصبح فاقدا لقراره وسيادته الوطنية بشكل مطلق فرضت عليه من جديد إعادة هيكلة الحقل السياسي والإيديولوجي وتوسيع مزيد من القوى الملتفة حوله بإدماج المعارضة البرلمانية السابقة في التدبير الحكومي ما يسمى بالتناوب التوافقي وبعدها إدماج جزء من الأصولية المتطرفة المخزنية، وفي الواقع سيعمل المخزن على إدماج الاتجاهات الانتهازية المتوسعة داخل أحزاب الحركة الوطنية التى انتهت بالإفلاس السياسي ثم الاتجاهات الأكثر رجعية من الإسلام السياسي كما قام بفرض قوانين تراجعية خطيرة أو تعديلها؛ منها دستور ممنوح تراجعي وظهير الحريات العامة كرس تعديلات بداية السبعينيات كما فرض مدونة للشغل رجعية وقانون أسرة متناقض وباطرياركي بالإضافة الى قوانين تخريب صندوق المقاصة والتقاعد وتحرير المحروقات وتفكيك الوظيفة العمومية وبالتالي الخدمات العمومية خصوصا الصحة والتعليم ..

إلا أن أخطر التشريعات ستتم في ميدان الاقتصاد والمالية والصفقات والاستثمار والقضاء ومؤسسات الحكامة لمواكبة الاغتناء غير المشروع والريع والفساد ومن

هذه القوانين:

×قانون تحصيل الديون العمومية على الشركات؛

العدد: 507

من 4 إلى 10 ماى 2023

- × قانون الجمارك؛
- × تعديل القانون الجنائي؛
 - ×قانون الإستثمار؛
- × قانون القضاء التجاري والقضاء الإداري؛
 - × إحداث المجالس الجهوية للحسابات؛
 - ×قانون تحرير الأسعار والمنافسة؛
- × قانون تفكيك الاحتكار العمومي ووضع آليات جديدة للحفاظ على توازن الأسواق؛
- × قانون الملكية الصناعية وأحداث سجل تجاري والملكية الصناعية موحد للحماية من التزوير والتقليد.

هذه القوانين كلها لمزيد من التبعية وفتح البلاد أمام الريع والفساد الداخلي والخارجي.

الفساد الداخلي قانون تحرير التجارة الخارجية رقم 13/89 جاء مثلا ليستثمر ضرب الاستقلال الطاقى بعد إغلاق مفاحم جرادة وخوصصة شركة سامير وقانون تحرير المحروقات وتقويض صندوق المقاصة أعطتنا احتكار أربعة اسر فقط لتوريد مصادر الطاقة والتي حققت أرباحا تفوق 45 مليار درهم غلاف يفوق ثمن استرجاع سامير بالضعف 23 مليار درهم ايضا تقويض الإستقلال الغذائي لفائدة الاتحاد الاوربي الذي منح المغرب مكانة تفضيلية والشركات الصهيونية والإسبانية

نماذج من زواج الفساد والاستبداد المستشري في البلد وسبل مواجهته:

أ- زواج الفساد والاستبداد او احتكارالسلطة والثروة في إطار المخزن الاقتصادي:

إعادة هيكلة النسيج الإنتاجي المغربي او مخزنة الاقتصاد: هذا الشعار استعمله الملك الراحل عبر سياستين هما المغربة والخوصصة وهما آليتين ريعيتين هدفهما بناء وتمكين المخزن الاقتصادي وخلق نخب جديدة من المقاولين والسياسيين الموالين للسلطة مقابل الريع للسيطرة على الثروة والأرض والماء ...

من الأمثلة البارزة على ذلك بين 1993 و1998 تم تفويت 56 شركة عمومية خارج قوانين ومساطر السوق وبالخصوص المنافسة الحرة للمجموعات القوية ومنها النخب القريبة من السلطة والنفوذ مثلا أكبر هولدينغ مغربي في بداية الألفية كان يتمثل في الهولدينغ الملكي ONA (OMNIUM NORD AFRICAIN) في سنة 2003 في عملية مائية فريدة تحكمت الملكية في %5 من رأسمال الهولدينغ و%66 من رأسمال الشركة الوطنية للاستثمار(SNI) والتي تراقب %33 من رأسمال ONA مجموعة أونا ONA كانت تمثل المخزن الاقتصادي الذي تحول اليوم الى قطاعات اقتصادية ومالية أخرى بعيدا عن تغذية المغاربة كقطاع الأبناك والمناجم النفيسة خصوصا الذهب .. أيضا تفويت ما تبقى من أجود الأراضى المسترجعة لفائدة الحلفاء السياسيين والبيروقراطية العليا في الأدارات والمسؤوليات، كما اغدقوا عليهم الامتيازات من الإعفاءات الضريبية لأكثر من 30 سنة والتمويلات بالقروض دون ضمانات على التعاونيات الفلاحية منها مثلا شركة جودة COPAG لإنتاج المنتوجات الحليبية التي تشرد العمال هذه الأيام، وأيضا شركة سونترال التابعة لأونا ONA بإعفائها من الضرائب، وستستفيد لاحقا من مخطط المغرب الأخضر ... أيضا قطاع الاتصالات حيث سيطرت شركة واناWanaالتابعة لاونا ONA المخزن الاقتصادي وهناك امتدادات قوية لهذا المخزن في مجال المال والأعمال داخل المغرب أو في اوربا وامريكا وافريقيا والصين وهو مندمج باقتصاد الربع خارج قانون السوق وقانون المنافسة الحرة . >>> التتمة ص 8



الهية الوطنية لحماية المال العام ترصد حالات فساد معلن عنها رسميا

نورد ضمن ملف العدد وثيقة مهمة أصدرتها الهيئة الوطنية لحماية المال العام، ونود في هذا الإطار أن نشكر الأستاذ محمد الغلوسي بالموافقة على نشر جريدتنا للوثيقة التي تتضمن رصدا للعديد من الاختلاسات التي طالت مجموعة من المؤسسات العمومية، وممارسات فساد شابت عمليات

خوصصة عدة مؤسسات ، والتفويتات دون وجه حق لأراضي سوجيطا وصوديا والتي استفاد منها العديد من البرلمانيين والوزراء السابقين وشخصيات حزبية تدعي حماية الثروة العمومية ، وغيرها من أشكال الفساد التي تنتشر روائحها بمختلف دواليب الدولة ومؤسساتها.

8

الاختلاسات المعلن عنها رسميا:

منذ سنة 2000 أقرت الدولة المغربية من خلال لجن تقصي الحقائق بمختلف أشكالها بعدة اختلاسات طالت مجموعة من المؤسسات والقطاعات وهي:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي : ب 115 مليار درهم
 - المكتب الشريف للفوسفاط: 10 مليار درهم
 - كومانف: 400 مليون درهم
 - المكتب الوطنى للنقل: 20 مليون درهم
- الخطوط الجوية الملكية : قضية مدير عام سابق للخطوط الجوية الذي اختلس مليار سنيتم، إضافة إلى تبذير مبالغ مهمة على صيانة الطائرات بالخارج .
- مكتب التكوين المهني فقد تم الاحتيال على مبلغ 7 ملايير سنيتم في إطار برنامج العقود الخاصة للتكوين .
 - وكالة المغرب العربي للأنباء: 1.76 مليون درهم
 - المطاعم المدرسية: 85 مليون درهم
- جمعية مطاحن المغرب : اختلاس مليار و 900 مليون منتيم .
- وكذلك الأمر بالنسبة للإتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية المغربية، الذي أكدت بخصوصه المفتشية العامة للمائية وجود اختلالات خطيرة في تقرير الإفتحاص رقم igf/3342 والذي أنجز بطلب من وزارة الفلاحة في مايو 2002.

2- اختلاسات طائت مؤسسات أخرى طائبت الهيئة بالتحقيق فيها :

- قضية البنك الوطني للإنماء الاقتصادي التي تورط فيها العديد من الشخصيات والبرلمانيين .
- قضية المكتب الوطني للصيد البحر حينما صرح وزير سابق للقطاع بأن 70% من الإنتاج الوطني للثروة السمكية يباع بطرق غير قانونية .
- قضية القناة الثانية "الدوزيم "التي كانت قناة خصوصية و تم تحويلها لقناة عمومية بمجرد إفلاسها وتم ضخ أموال ضخمة من المال العام لإنقاذها من الإفلاس .
- قضية خوصصة فندق حياة ريجينسي ب 18 مليار درهم في الوقت الذي كانت تساوي قيمته الحقيقية 27 مليار درهم .

- قضية تفويت معمل ايكوز بدرهم رمزي في الوقت الذي كان قد كلف ميزانية الدولة 40 مليار درهم علاوة على أنه عند تفويته كان به مخزون يقدر ب 9 مليار سنتيم .
- قضية خوصصة لاسامير بتفويتها لشركة السعودية كورال بتروليوم ب 300 مليون دولار فقط في الوقت الذي قدرت قيمتها ب 2 مليار دولار، وقد كان مستثمرون كنديون عرضوا ألف مليار سنتيم مقابلها وتعهدوا باستثمار 700 مليار سنتيم على امتداد خمس سنوات . وللإشارة فقد أصبح وزير الخوصصة سابقا آنذاك مديرا عاما للشركة
- قضية شركتي صوديا و صوجيطا اللتين كلفتا بتسيير واستغلال جزء من الضيعات المسترجعة من المعمرين، كانت لهما في البداية 305 ألف هكتار، ولم يعد لهما سوى 124 ألف هكتار من المساحة الأصلية، يتم استغلال منها 99 ألف هكتار منها فقط، في حين تم تفويت الباقي ، إما في إطار ما سمي بعملية الإصلاح الزراعي ،بحيث تم كرائها بأثمنة رمزية لمدة 99 سنة ،وهناك أراضي أخرى تم الاستيلاء عليها من طرف بعض النافذين وأخرى تم منحها لبعض المستفيدين ،وتم الشروع في تفويت كل الأراضي التي كانت تسيرها شركة صوديا للخواص بهدف التستر على ما طال القطاع الفلاحي من هدر وسطو على مداخيل أخصب الضيعات ولعدد من السنين، وقد خضعت هذه الأراضي منذ سنة 2006 إلى شطرين من التفويتات هم الشطر الأول حوالي 44 ألف هكتار والشطر الثاني 38 ألف هكتار، ورغم مراسلة الهيئة الوطنية لحماية المال العام لوزارة الفلاحة من أجل الكشف عن مصير تلك الأراضي والأسباب والمعايير المعتمدة لتضويتها، ولائحة المستفيدين منها ونشر الأسماء وكذا دفتر التحملات ومصير الشغيلة الفلاحية لكن دون أن تقدم إلينا أية أجوبة .

وعلى المستوى السياسي أي الطبقة السياسية المغربية التي من المفروض أن تعمل من مواقعها الحزبية والبرلمانية والوزارية على حماية هاته الشروات الفلاحية وتنميتها والحرص على تطبيق القانون، والخطير في الأمر نجد أن وجهاء بعض الأحزاب السياسية في طليعة المستفيدين من هذه التفويتات حسب الجدول أدناه، وهو ما يجيب على سؤال عريض ألا وهو سكوت الطبقة السياسية عن هذا الموضوع والتكتم الذي يلف وزراء الفلاحة المتعقبين خاصة منهم السياسيين:

- على بلحاج حزب رابطة الحريات 450 هكتار
- المحجوبي أحرضان حزب الحركة الشعبية 328 هكتار
- رحو الهيلع حزب التقدم والاشتراكية 609 هكتار
- بودلال بوهدود حزب التجمع الوطني للأحرار 380 هكتار
- عبد الرزاق مويسات حزب الاتحاد الاشتراكي 200 هكتار
- محمد تلموست حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية 123 هكتار
 - ميلود العلج حزب الاستقلال 138 هكتار
- عبد السلام البياري الاتحاد الدستوري 165 هكتار
- مولاي البشير بدلة التجمع الوطني للأحرار 77 هكتار
 - عياد بنعلي حزب الحركة الشعبية 302 هكتار
 - خالد برقية حزب الحركة الشعبية 1082 هكتار
- محمد برقية حزب المؤتمر الوطني الاتحادي 88 مكتار
- لحسن بوعود حزب الحركة الشعبية 816 هكتار
- طارق القباج حزب الاتحاد الاشتراكي 339 هكتار
 - بوعمر تغوان حزب الاستقلال 153 هكتار
- مولاي إسماعيل العلوي حزب التقدم والاشتراكية ضيعة بالغرب

المجموع: 5250 هكتار

هذا الرقم بالإضافة إلى الأسماء التي لم نتحصل عليها يطرح المسؤولية على عاتق الأحزاب السياسية بمختلف أطيافها، علما أن الاستفادة أيضا شملت عدة أسماء من الأوساط الرياضية والفنية والعسكرية.

وبدل أن تعمل وزارة الفلاحة على إنشاء لجنة للتحقيق يكون عملها تقييم التفويتات السابقة ومحاسبة المخالفين، اختارت الهروب إلى الأمام من خلال الإعداد لشطر التفويت الثالث الذي سيشمل حوالي 20 ألف هكتار. •

المصدر: الهيئة الوطنية لحماية المال العام

تتمة: البنية الدولتية والقيمية المؤسسة للفساد في المغرب...

<<<

ب- سبل مواجهة الفساد والريع:

- مجهود الدولة ومؤسساتها في مواجهة الفساد:

انفجرت تناقضات المخزن الاقتصادي داخليا وخارجيا مما اضطره لمواجهة تداعيات ذلك عبر آليات قانونية ومؤسساتية:

+ الأليات القانونية: صادق المغرب على الأليات القانونية الدولية كاتفاقية مناهضة الفساد، كما ان ديباجة الدستور تنص على سمو هذه الأليات على القوانين الوطنية.. كما نص الدستور المغربي على حق الملكية وحرية إقامة المشاريع والاختيار الليبرالي للدولة و ربط المسؤولية بالمحاسبة ورقابة البرلمان ومصادقته على الاتفاقيات التي تكلف المالية العمومية والثروات الوطنية .. كما تعمل الدولة على إصلاح القانون الجنائي بهذا الخصوص.

- الآليات المؤسساتية:

قامت الدولة بدسترة مجموعة من المؤسسات ذات الطابع الاستشاري وهذه نقطة ضعفها المشتركة مثل هيئة النزاهة ومكافحة الرشوة ثم المجلس الأعلى للحسابات وفروعه الجهوية وهو محكمة مائية، كما تمت دسترة مجلس المنافسة والقضاء الإداري والتجاري.. لكن تبقى هذه الاليات ضعيفة أمام قوى الربع والفساد وأصحاب السلطة والمال، وما جرى للسيد إدريس الاوي أمام اللوبي الذي يحتكر سوق المحروقات لتنحيته عن رئاسة هذا المجلس ...

- دور المجتمع المدني في مواجهة الفساد:

طور المغاربة آليات مواجهتهم للفساد والاستبداد عبر انشاء جمعيات ومنظمات مستقلة عن السلطة، بدأت بإنشاء فرع لمنظمة الشفافية العالمية منذ بداية الألفية

......

الجديدة كما تم إنشاء المنظمة المغربية لحماية المال العام، أيضا الصحافة الاستقصائية عرفت تقدما كبيرا رغم القمع المخزني.

كما أن المجتمع المدني الحقوقي والديمقراطي المستقل يواجه بقوة كل مظاهر الفساد العام والخاص، ويضغط على الدولة لتغيير تشريعاتها لتمكين الشعب المغربي من تقرير مصيره ليس السياسي فقط، بل التنصيص على سيادته على ثرواته ومقدراته الطبيعية وحقه في تنمية اقتصادية واجتماعية كريمة وعادلة إعمالا لتعهداته الدولية التي وقع عليها في العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... كما يطالب بترقية المؤسسات الوطنية دستوريا من دورها الاستشاري الى هيئات مستقلة عن الحكومة ومتعددة ولها سلطة القرار هيئات مستقلة عن الحكومة ومتعددة ولها سلطة القرار ... عوض دورها الشكلي الحالي.

مسؤولية عمومية، أن يقدم، طبقا للكيفيات المحددة في

القانون، تصريحا كتابيا بالمتلكات والأصول التي في

حيازته، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمه

تكون الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة مستقلة ؛

ويمكن للقانون أن يُحدث عند الضرورة، هيئات أخرى

على المؤسسات والهيئات المشار إليها في الفصل 161 إلى

الفصل170 من هذا الدستور تقديم تقرير عن أعمالها،

مرة واحدة في السنة على الأقل، الذي يكون موضوع

والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة

-هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

المجلس الوطنى لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية

ومستقلة، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن

حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها

الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات

المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق

والكونية في هذا المجال.

+ الفصل 162 +

الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية

الوسيط مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة،

مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات

بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة

القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم

التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات

العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي

تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

-- مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات

لهامه، وخلال ممارستها وعند انتهائها.

+ الفصل 159

للضبط والحكامة الجيدة.

+ الفصل +

مناقشة من قبل البرلمان.

والديمقراطية التشاركية.

وتستفيد من دعم أجهزة الدولة ؛

العدد: 507

من 4 إلى 10 ماي 2023

ع . م

مؤسسات ما يسمى بالحكامة المخزنية وحدود دورها في مواجهة الفساد

مفهوم الحكامة في السياق الدولي:

موضوع الحاكمة جد شائك تتداخل فيع العديد من الابعاد وفي مقدمتها البعد السياسي ، على الرغم من أن تجلياته تعد في الظاهر مرتبطة أساسا بالبعد المؤسساتي وطبيعة هذا التدبير.

ان مقاربة الموضوع تتطلب الوقوف على العديد من السياقات، واستحضار التناقضات وطبيعتها على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وقبل الوقوف على ذلك لا بد من تناول المفهوم:

ان مفهوم الحكامة كان موجودا منذ العهد القديم، لكن تداوله ورواجه جد حديث ، وقد انتشر استعماله في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

والحـق في مـوضـوع الحكامـة يـفـرض فهـم الأسباب العميقة وراء سرعة انتشار هذا المفهوم وتداوله في العديد من الادبيات والوثائق ضمنها وثائق صادرة عن منظمة

ان هذا الترويج الواسع لهذا المفهوم مصدره المؤسسات المالية الدولية وتصورها لطبيعة التناقضات وتحديات قضايا التخلف وعوائق التنمية، وتقديم هذه المؤسسات لأجوبة وحلول تقنية.

في أواخر القرن 19 وبداية القرن العشرين عرف العالم تحولا نوعيا تمثل في انتقال النظام الرأسمالي الى مرحلة الامبريائية وظهور الظاهر الاستعمارية الني خلفت دمارا شمل الانسان والطبيعة والثقافة في مدلولها الواسع.

الظاهرة الاستعمارية انتجت نقيضها وذلك في بروز

حركات التحرر الوطنى بعضها تم اجهاضها وأخسرى فتحت افاق جديدة ديمقراطية واشتراكية.

وقد تميز هذا التطور على المستوى العالمي في بروز نموذجيين تصطف فيه الامبريالية العالمية وعملاءها من الأنظمة الاستعمارية الاستبدادية من جهة، ونموذج نقيض تصطف فيه مختلف الأنظمة الاشتراكية التي كانت سندا لحركات التحرر على الصعيد العالمي والتي حققت انتصارات باهرة على الامبريائية والاستعمار الجديد وارست أسس أنظمة ديمقراطية شعبية بآفاق اشتراكية.

ومن مظاهر هذا التطور وهذا الاصطفاف ما كان يعرف بالحرب الباردة التي كانت بداياتها

في الأربعينيات من القرن الماضي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعرفت مراحل وستعرف نهايتها في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، وسيعرف العالم تحولا وسيأخذ الصراع الطبقى على الصعيد العالمي أشكالا جديدة. وفي هذا السياق سيعرف مفهوم الحكامة مرادفاته كالحكم الرشيد والحكامة الجيدة والحوكمة رواجا واسعا.

ان التاريخ السياسي يشهد على أن الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وأمام تنامي المد التحرري ذي البعد الاشتراكي، وظفت كل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية والمعرفية لوقف هـذا المد التحـرري سـواء باحتوائه أو القضاء عليه بالحديد والنار.

هذا وإن منظومة حقوق الانسان أو الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة بدورها استعملت هذا المفهوم ولكن ليس بمنطق وبتصور المؤسسات المالية ولكن بارتباط بتتبع آلياتها لانتهاكات حقوق الانسان، وعلى الخصوص قضايا التنمية والفقر ومظاهر الفساد، حيث يعتبر هذا

الأخير وباءا ضارا يقوض الديمقراطية وسيادة القانون. وللفساد آثار مدمرة خصوصا على الشعوب المضطهدة

الحكامة في السياق المغربي:

تميز الوضع على الصعيد الإقليمي ، خلال نهاية 2010 وبداية 2011، بنهوض جماهيري ضد الاستبداد والفساد وضد الأنظمة الرجعية، تمثل في العديد من الحراكات الشعبية في المنطقة المغاربية والعربية. وقد عرف المغرب حراكا شعبيا قادته حركت 20 فبراير واسفر عن تعديل موازین القوی ، کما أدی الضغط الشعبی الی مبادرات من قبل النظام السياسي تمثلت في التعبير عن اجراء تغييرات دستورية، حيث تم تنظيم استفتاء دستوري قاطعته القوى الديمقراطية وشابته العديد من الخروقات والاختلالات. لكن رغم ذلك تضمن مقتضيات إيجابية لم ترق الى مستوى تطلعات الحركة الديمقراطية بالمغرب.

+ الفصل 154 +

المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ

ومن بين هذه المقتضيات، تلك المتعلقة بما يصطلح عليه بالحكامة. حيث نص دستور 2011 على ما يلي: ++ مبادئ عامــة ++

يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور.



+ الفصل 155 +

يمارس أعوان المرافق العمومية وظائفهم، وفقا لمبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة

+ الفصل +

تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمنتتبعها.

تقدم المرافق العمومية الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقا للقوانينالجاري بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم.

+ الفصل 157 +

يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإداراتالعمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية.

+ الفصل + 158 +

يجب على كل شخص، منتخبا كان أو معينا، يمارس

+ الفصل 163 +

يتولى مجلس الجالية المغربية بالخارج، على الخصوص، إبداء آرائه حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم

المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه.

+ الفصل 164: تسهر الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، المحدثة بموجب الفصل 19 أعلاه من هذا الدستور، بصفةخاصة، على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في نفس الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطنى لحقوق

++ هيئات الحكامة الجيدة والتقنين ++

+ الفصل165:تتولى الهيئة العليا للاتصال السمعى البصري السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين الملكة. >>>

التتمة ص 10

تتمة: مؤسسات ما يسمى بالحكامة المخزنية وحدود دورها في مواجهة الفساد

>>> + الفصل 166 :مجلس المنافسة هيئة مستقلة، مكلفة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

+ الفصل:167تتولى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، على الخصوص، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة المبدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة.

++ هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية ++

+ الفصل 168:يحدث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

المجلس هيئة استشارية، مهمتها إبداء الأراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التعليم والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وتسييرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال.

+ الفصل169: يتولى المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة المحدث بموجب الفصل 32 من هذا الدستور، مهمة

تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهياكل والأجهزة المختصة.

+ الفصل 170: يعتبر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي المحدث بموجب الفصل 33 من هذا الدستور، هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية.

وهـو مكلف بـدراسـة وتـتبـع المسائـل التي تهـم هـذه المياديـن، وتـقـديم اقـتـراحـات حول كل مـوضـوع اقـتـصـادي واجـتمـاعـي وثقافي، يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة.

+ الفصل 171: يحدد بقوانين تأليف وصلاحيات وتنظيم وقواعد تسيير المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الفصول 160 إلى 170من هذا الدستور، وكذا حالات التنافى عند الاقتضاء.

ملاحظات:

كما سبق الذكر فإن دستور 2011 خصص الباب 12 لهذا الموضوع تحت عنوان الحكامة الجيدة مبادئ عامة، وهذا الباب يتكون من 17 فصلا (من الفصل 154 الى الفصل 171) وأهم الملاحظات التي يمكن اثارتها هي كالاتي:

غياب تعريف واضح للمفهوم ولا يتلائم مع التعريف الذي ورد في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يحدد الحكامة الجيدة على أنها : " الحكم القائم على المشاركة والمساءلة وسيادة القانون"

وان الفصل 154 الوارد في الباب 12 المتعلق

بالحكامة يربط الحكامة فقط بتنظيم المرافق العمومية على الرغم من انه يشير الى انها تخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية والتقييم والديمقراطية لسي الكونية وانما التي اقرها الدستور وذلك يعبر على نوع من الاستجابة الذاتية لمطالب الحراك الشعبي الذي قادته حركة 20 فبراير، وأيضا كنوع من التعبير عللى الالتزام بمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

اعتبار مظاهر الفساد وتفشي الرشوة والمحسوبية وانتهاكات الحقوق والحريات مرده فقط لسوء تدبير المرافق العمومية وليس لطبيعة الحكم والاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية.

تميزت المقتضيات المتعلقة بالحكامة في دستور 2011 بنوع من خلط الأوراق دقيق وتعتيم الغرض منه الايهام والايحاء بالالتزام بالمعايير الدولية، وفي هذا الاطار نشير الى أن الباب المتعلق بالموضوع تضمن 3 فصول تتعلق بهيئات الحكامة الجيدة وهي : الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، وهذه الهيئات رغم إصدارها لتقارير تكشف عن بعض الاختلالات فانها لم ترق الى الهيئات المستقلة. وقد تميز عملها بالموسمية والانتقائية، كما ان عملها لم يكن ذا اثار ملموسة فيما يرتبط بالقضايا التي تشتغل عليها. ولتحقيق هدف التعتيم تضمن الوثيقة الدستورية فصولا حول مؤسسات دستورية أخرى لا صلة مباشرة لها بموضوع الحكامة بل هي

تضطلع بمهام ووظائف أخرى كالمجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسة الوسيط ومجلس الجالية المغربية بالخارج والهيئة المكلفة بالمناصفة.

العدد: 507

من 4 إلى 10 ماي 2023

خلاصات:

ان سياق ومصادر تداول هذا المفهوم يتطلب اخذ الكثير من الحيطة والاحتراز عند استعماله وتوظيفه.

التشبث بالمفاهيم التي انتجتها الحركة اليسارية وابدعتها في مسار نضائها الطويل والشاق ضد الامبريائية والرجعية من اجل إقرار الديمقراطية بكل ابعادها وذي الافاق الاشتراكية السبيل الوحيد لوضع حد للاستغلال والقهر ولكل مظاهر هدر الكرامة الإنسانية

على الرغم من أن ما جاءت به الحكامة من معايير ومبادئ وآليات ، لا يمس في الجوهر الطبيعة والأسباب الحقيقية والعميقة الكامنة وراء ما تعيشه الشعوب المضطهدة من فقر مدقع واستغلال واضطهاد، وذلك بارجاعها لسوء التدبير وحلها باعتماد إجراءات إدارية وتقنية محضة، فإنه يجب الارتكاز عليها واستعمالها وفضح عدم الالتزام بها.

- ان الإشكالية الكبرى التي تميز الأنظمة التبعية هي عدم توفرها على أنظمة قانونية عادلة ومنصفة تحمي الحقوق والحريات وتتلاءم مع المعايير الكونية، وفي حالة وجود قوانين تتضمن مقتضيات إيجابية فإنها لا تطبق وتكون محاطة بالعديد من القيود والعراقيل.

ان الهيئات والمؤسسات التي لها صلة سواء مباشرة او غير مباشرة بالحكامة لا تتطلع بأدوارها المنوطة بها سواء تعلق الأمر بقضايا حقوق الانسان حماية ونهوضا بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الانسان، ومؤسسة الوسيط فيما يرتبط بعلاقة الإدارة بالمرتفقين، نفس الشيء فيما يتعلق بحرية الرائي والتعبير والحق في المعلومة بالنسبة لهيئة الاتصال السمعي البصري او فرض الرقابة على الأسواق او ما يتعلق بمحاربة الفساد والوقاية من الرشوة.

ان المؤسسات المائية الدولية التي سعت الى ترويج مفهوم الحكامة وتقديم حلول تقنية وإدارية لتحقيق نوع من التنمية هي الأصل في الداء والعائق الأكبر امام أي تقدم وتطور نحو إقرار الديموقراطية وتحقيق العدالة والعيش الكريم وذلك باعتمادها سياسيات ليبيرائية متوحشة باستعمال أسلحة المديونية واتفاقيات تبادل جائرة تعمق الفقر ففي الوقت الذي تطالب هذه المؤسسات المائية الدول التابعة اعتماد الحكامة المجيدة وتروج لمبادئ الشفافية وسيادة القانون والساءلة فهي في نفس الان تفرض اشتراطات على الدول في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ان المهمة الرئيسة لقوى اليسار هي التصدي وفضح هذه السياسات المدمرة والتي تعمق الفقر وتحده وركل خدمات وتفشي البطالة وفرض التضييق على الحقوق والحريات والسبيل الى تحقيق انتصارات ووقف الهجمة الامبريائية هو وحدة العمل وخوض كل اشكلا النضائية بما فيها النضال الفكري وتفكيك المفاهيم وسياقاتها وخلفياتها والاهداف الكامنة وراءها المتمثلة في وقف المد التحرري ضد كل اشكال الاستبداد والقهر الطبقي واستنزاف خيرات الشعوب المضطهدة •



ان المؤسسات المالية
الدولية التي سعت الى ترويج مفهوم
الحكامة وتقديم حلول تقنية وإدارية لتحقيق
نوع من التنمية هي الأصل في الداء والعائق الأكبر امام
أي تقدم وتطور نحو إقرار الديموقراطية وتحقيق العدالة
والعيش الكريم وذلك باعتمادها سياسيات ليبيرالية متوحشة
باستعمال أسلحة المديونية واتفاقيات تبادل جائرة تعمق الفقر
ففي الوقت الذي تطالب هذه المؤسسات المالية الدول التابعة
اعتماد الحكامة الجيدة وتروج لمبادئ الشفافية وسيادة
القانون والمساءلة فهي في نفس الان تفرض اشتراطات
على الدول في المجالات المختلفة الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية.

أشكال المقاومة الشعبية الكفيلة بالتصدي للفساد

عزيز عقاوي

العدد: 507

تأكيد لا بد منه:

باستثناء ثلة من الأغبياء والمستلبين، لا يختلف عاقلان بالمغرب على أن الفساد أصبح بنية قائمة متجذرة ومستفحلة في أركان الدولة بمختلف تجلياتها وتنوع مهامها ووظائفها.

فحتى الخطابات الرسمية لرئيس الدولة، تقر أن ثورة البلد قد سرقت ويجب البحث عنها. وأن المؤسسات الرسمية من أحزاب ومجالس منتخبة، قد عجزت عن أداء الأدوار المنوطة بها، وأن المشاريع والمخططات والبرامج التي اعتمدت رسميا لتكون رافعة للتنمية والتقدم ... قد ارتطمت بحائط التخبط، والفشل المستديم، فشل عنوانه البارز: الفساد يعلو ولا يعلى عليه!

لقد تمدد وانشطر هذا الواقع (واقع الفساد) حتى أصبح من البديهيات، ومن المقاييس المعتمدة في تشريح وتشخيص البنية الاقتصادية، وتجلياتها السياسة في المغرب. والملاحظ

> أنه، لم تعد التقارير الدولية، الرسمية منها وغير الحكومية، تستفز مشاعر المغاربة (حاكمين ومحكومين) وهي تشير الى المراتب الدنيا التي يحتلها المغرب عالميا، على مستوى التنمية، والتعليم، والديمقراطية والسعادة، بل هناك من هذه التقارير من صنفت الشعب المغربي كواحد من أكثر الشعوب مكرا واحتيالا وكذبا...(peuple) malhonnête . حيث أن المكر والكذب، والاحتيال ... أضحى من وسائل العيش، وضمان القوت اليومي بعد أن أصبح الصدق والعمل الشريف قيما غير مرغوب فيها بفعل تربية مخزنية تشجع على الفردانية والاتكالية ونبذ العمل الشريف والصادق...!

أمام هـذا الواقع، وانسداد آفاق

التغير أو الاصلاح من داخل هياكل ومؤسسات مشكوك في مصداقيتها ونجاعتها، لم يعد أمام جماهير شعبنا إلا خيار المقاومة الشعبية، المنظمة، الواعية، والمستمرة في الزمان والمكان لإسقاط الفساد والاستبداد، في أفق بناء ديمقراطية حقيقية على اساس فصل السلط فصلا حقيقيا، وتفعيل مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات

وخدمة لمشروع التغيير، وإنقاذ البلاد ووضعها على سكة الديمقراطية الحقيقية، لابد من تجديد أدوات المقاومة الشعبية وتصليبها، وتنويعها لمواجهة الاستبداد والظلم والقمع وتأمين الحقوق والكرامة الإنسانية للعمال، والفلاحين، والكادحين، وعموم الجماهير الشعبية ...

إن الورشات الكبرى للتغيير الديمقراطى الجذري، ليست هي تلك المسرحيات الهزاية التي تقدم على خشبات المجالس "المنتخبة" والمعينة محليا، جهويا ووطنيا والتي ترقص على نغمات الإجماع الوطني، والتصدي للعدوان الخارجي الذي يهدد استقرارنا الرائد ونموذجنا الديمقراطي الفريد.. لأن هذه السمفونية لم تعد تطرب حتى منتجيها، إن الورشات الكبرى للتغيير الحقيقي هي تلك التي تتم، بين ومع الجماهير، في مواقع العمل والكدح الطبقي: في المعامل، والضيعات، والأحياء الشعبية وفي مؤسسات الإنتاج الفكري من جامعات ومدارس ومعاهد ...

ولإنجاح مشروع التغيير الديمقراطي الجذري، لابد من

تطهير وتنقية، وأحيانا تفكيك، جزء كبير من الهياكل القائمة سياسيا، نقابيا، جمعويا لأن هذه الهياكل، انغمست في البنية الفاسدة القائمة وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الاستبداد والفساد، فهي أضحت عائقا أمام أي إصلاح أو تغيير، بل أخطر من ذلك، تحولت هذه الهياكل، الى مليشيات في يد النظام يسخرها للجم، وقمع كل فعل نضائي جاد، ذلك، خلال انتفاضة 20 فبراير المجيدة في الكثير من المدن

إن المناضلات والمناضلين الأحرار، من داخل ومن خارج التنظيمات القائمة، مدعوون اليوم قبل الغد للعمل على تأسيس وتفعيل أدوات المقاومة الشعبية على أرضية النضال الجماهيري الديمقراطي، الواعي والمنظم على كل ربوع خريطة الوطن.

لقد بات من المؤكد، أن تحريك الجماهير وتأطيرها هو

عبر التشهير، والتخوين وحتى ممارسة العنف كما عشنا

جمعويا في المدن والقرى:

والمحاسبة، والمساءلة القضائية.

على الحكومة لتلبية المطالب.

نقابيا :

تنظيم اعتصامات وتظاهرات سلمية، ورفع الفتات تعبر عن جوهر المطالب الشعبية سياسيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وتنديدا، وفضحا لكل مظاهر الفساد، الذي ينخر المؤسسات العامة والخصوصية. وقد يمكن الوصول الى درجة العصيان المدنى في حال تعنت ولامبالاة الحكومة بالمطالب الشعبية

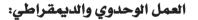
تنظيم إضرابات قطاعية وإضرابات عامة لزعزعة النظام

الاقتصادي الريعي للمافيات التي تمتص دماء الشعب، كما

أن هذه الإضرابات، يمكنها تعطيل المؤسسات الحكومية

لجبر الحكومة على الاستجابة للمطالب وتفعيل المراقبة،

السلمية والديمقراطية، وهذا لا يعنى أن النضال، والفضح، وتعرية الفساد، والاستبداد من داخل المجالس الرسمية غير وارد على جدول أعمال فعلنا النضائي، بل هو مطلوب وجيد كلما أتيحت الفرصة لذلك .



إن المضى قدما الى الأمام على درب تنظيم الجماهير لتقرير مصيرها السياسي، والاقتصادي، لايمكن أن يتأتى دون العمل الشاق والدؤوب، على توحيد النضالات الشعبية عبر تغليب كضة التوافقات بين مختلف القوى الفاعلة والمناضلة ميدانيا، وعقلنة المطالب وشرحها وتبسيطها بعيدا عن المزايدات والمشاحنات.

إن البوصلة التي يجب أن نسترشد بها جميعا، هي بوصلة العمل الجماهيري المنظم، الديمقراطي في أفق إسقاط الفساد السياسي والاقتصادي، محاسبة المتورطين في الجرائم اقتصادية والسياسية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإنصافهم، وضع دستور ديمقراطي يعبر عن الارادة الشعبية ويحترم المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الكانسان في كونيتها

إن بناء أدوات المقاومة الشعبية، ليست مشروعا سياسيا خاصا بهذا التنظيم السياسي أو ذاك التنظيم، وليست ترفا فكريا وسياسيا ينضاف الى قائمة الأفكار السياسية الرائجة والبرامج الانتخابية القائمة، إن بناء أدوات المقاومة الشعبية، هي آخر ما تبقى لانقاذ البلاد بعد فشل كل الوصفات المخزنية مند الاستقلال الشكلي الى يومنا هذا في تنمية المغرب ديمقراطيا، اقتصاديا واجتماعيا وبعد تبذير وتبديد الشروات الوطنية سواء تعلق الأمر بالثروة البشرية عبر تخريب التعليم العمومي والإلقاء، بخيرة أبناء الوطن في السجون والمنافي، أو في قعر المحيطات، أو تعلق الأمر بالثروة الوطنية المائية والمعدنية، والغابوية، التي استحوذت عليها واستنفذتها المافيات الريعية، المستقوية بالسلطة السياسية ، وبقوانين وضعت على المقاس لحماية المصالح الاقتصادية

خنيفرة 25 ابريل 2023



إن بناء أدوات المقاومة الشعبية، هي آخر ما تبقى لانقاذ البلاد بعد فشل كل الوصفات المخزنية مند الاستقلال الشكلي الى يومنا هذا في تنمية المغرب ديمقراطيا، اقتصاديا واجتماعيا وبعد تبذير وتبديد الثروات الوطنية سواء تعلق الأمر بالثروة البشرية عبر تخريب التعليم العمومي والإلقاء، بخيرة أبناء الوطن في السجون والمنافي....

السبيل الوحيد، الذي يمكن عبره، الوصول الى بر الأمان وذلك من خلال:

إعلاميا:

الدعاية والنشر واستخدام وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر المطائب وإبراز الظلم الواقع على المجتمع، وهذا يساعد على تكوين الضغط العام والضغط



الأجيال المتجددة تستكمل مسار الثورة الكوبية المتواصل

الانتخابات البلدية...).

عبدالواحد ناجم

أفادت وكالة الأنباء لأمريكا اللاتينية (برينسا لاتينا الكوبية) يوم 28 أبريل 2023، بأن نائبة وزير التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي الكوبية الشابة، ديبوراريفاس، أعلنت نفس اليوم، "أن التعاون التضامني عنصر جوهري في السياسة الخارجية لبلدها. وحول موضوع الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أكدت أن بلادها مستعدة للمساهمة بمواردها وخبراتها..."، جاء ذلك حين مشاركتها بمقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (Cepal) بالشيلي، في إحدى مجموعات العمل التابعة للمنتدى الإقليمي السادس حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة(DOO)) لخطة 2030، التابع للأمم المتحدة.

وأضافت ريفاس بأن كوبا قد تولت في الأونة الأخيرة الرئاسة الدورية لمجموعة الـ 77 زائد الصين، وهي منصة لتعزيز توافق الآراء بشأن التحديات الحالية ومن أجل بناء نظام اقتصادي أكثر إنصافا للبلدان النامية.

وشددت في مداخلتها على التعاون مع الدول والمنظمات الاقتصادية الأخرى وفق مبدأ التشاور حول المواقف والدفاع عن التعددية، لتعزيز سياسات التنمية المستدامة، واحترام حق تقرير المصير على الدوام...

كما أشارت المتدخلة إلى سيناريو التعقيد المواجه لبلدها بخصوص تمويل التنمية وتحديد الشركاء في العلاقات الاقتصادية والتعاون.

وأردفت "في مواجهة العقبات والتحديات الخارجية، مثل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، والمعيقات الداخلية، تركز كوبا جهودها على تعزيز التحالفات الاستراتيجية بين القطاعات وتنويع الأسواق والمنتجات وتنمية الصادرات...".

هكذا وبعد ما يفوق ستة عقود من الحصار الإمبريالي الغاشم والظالم المتواصل على الشعب الكوبي الأبي (في شهر أبريل عام 1960، أعلن نائب وزير خارجية الولايات المتحدة، ليستر ما لوري، استخدام وسيلة "الاختناق الاقتصادي" كآلية لإحداث الاضطرابات، وتقويض ثورة كاسترو ورفاقه بحركة 26 يوليو)، سقطت التكهنات وخابت الرهانات، وهاهى أجيال عهد الثورة (جيل الستينيات من القرن الماضي والأجيال التي بعده) تتقلد، بكل جدارة، المسؤوليات داخل المؤسسات والهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبأجهزة الحزب الشيوعي والدولة الكوبية. وذلك بفضل الصمود الأسطوري لكوبا الثورة بوجه أعتى القوى الامبريالية الكولونيالية، وخاصة السياسات المتغطرسة للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ الإطاحة بنظام باتيستا العميل (نهاية دجنبر 1958)، ومن آخر فصولها كانت إجراءات ترامب الانتقامية الخانقة.

وقد تمت في المدة الأخيرة بعض الخطوات الدستورية السلسة والمتقدمة، التي جاءت بالضرورة كتتويج للتضحيات البطولية التي قدمها الشعب الكوبي بمختلف أجياله، خلال هذا المسار الثوري النموذجي، الذي شكل ومازال نبراسا لعدة تجارب بأمريكا اللاتينية ولكافة الشعوب التواقة للتحرر عبر العالم.

الانتخابات التشريعية في كوبا تمتينلنسيج النظام

يوم الأحد 26 مارس 2023 انتخب الكوبيات والكوبيون ممثليهم في الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية (البرلمان)، البالغ عددهم/هن 470عضو/ة، بنسبة مشاركة بلغت 75.92٪، وهي من أعلى النسب التي عرفتها الاستحقاقات الدستورية الأخيرة بالبلد (استفتاء قانون الأسرة،

وقد تميزت هذه الانتخابات العامة للبرلمان الكوبي بنجاحها الكبير وبالاهتمام الشعبى الواسع، رغم إجرائها تحت قصف الدعايات المغرضة والمضادة مع تسخير الآلة الإعلامية الرهيبة للأجهزة الامبريالية لإفشالها والدعوة لمقاطعتها. (نموذج "التحليل الإخباري"، الذي نشره موقع □فورين بريف- ForeignBrif الأمريكي المختص في الدعاية العدائية لأجهزة الخارجية، صباح يوم الأحد 26 مارس الفارط، الذي تجنى بالقول: "تجري الانتخابات التشريعية في كوبا تزامنا مع أزمة اقتصادية طاحنة، وعزلة دبلوماسية غربية، وإحباط شعبى من سياسات الحكومة، فضلا عن تزايد نسب هجرة، وهروب سكان الجزيرة الكاريبية لأمريكا". و"النظام الكوبي سيسقط حتما ولا محالة"!)... غير أن الالتزام والانضباط الثوري لأبناء وأحفاد جيل الثورة المظفر خيب آمال المتربصين. حيث شارك أكثر من 6 ملايين و164 ألضا في عملية التصويت، أي ما يشكل نسبة مشاركة تقدر بـ 75.92٪ من مجموع الناخبين/ات، (المواطنين والمواطنات الذين يحق لهم التصويت)، والبالغ عددهم 8 ملايين و120 ألفا واثنين وسبعين ناخبا/ة، الذين مارسوا حقهم في التصويت، بكل إرادة وحرية، بمراكز الاقتراع البالغ عددها 23648 مركزا في جميع ربوع البلاد.

وبحسب رئيسة المجلس الانتخابي الوطني (الهيئة المشرفة على الانتخابات)، فإن العملية الدستورية جرت بسلاسة وتنظيم محكم ومن دون مشاكل أو معيقات تُذكّر في كلّ المناطق والمقاطعات في البلاد، وعرفت تغطية واسعة لمختلف وسائل الإعلام الكوبية ومتابعة العديد من وسائل الإعلام الأجنبية. وشارك فيها قيادات الصف الأول كالقائد راؤول كاسترو، والرئيس ميغيل ديازكانيلبيرموديز، وجميع أعضاء الحكومة والحـزب الشيوعى الكوبى... وأن هذه العملية الدستورية قد أفرزت انتخاب 470 ممثلا/ة في الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية، وهي أعلى هيئة تشريعية في كوبا، وجاء بين الفائزين أكثر من %55 من النساء، و20% من فئة الشباب، و45% من المواطنين ذوي الأصول الأفريقية... الذين من بين مهامهم/ن كممثلين للشعب الكوبي بالجمعية الوطنية للسطلة الشعبية، إضافة لسن التشريعات، انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه وعدة سلطات أخرى بأجهزة الدولة.

إعادة انتخاب ميغيل ديازكانيل رئيسا لكوبا لولاية دستورية ثانية وأخيرة

في جلسته ليوم الأربعاء 19 أبريل 2023 (الدورة التأسيسية للهيئة التشريعية العاشرة للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية)، قام مجلس النواب الكوبي بانتخاب ميغيل ديازكانيل رئيسا لكوبا لولاية ثانية، والأخيرة حسب نص الدستور، بعد حصوله على 459 صوتا من ممثلي الشعب الكوبي. كما تم بنفس الـدورة انتخاب سلفادور فالديس ميسا نائباً للرئيس.

ومعلوم أن مهندس الكهرباء ميغيل ديازكانيل، كان قد تولى منصبين أساسيين، (منصب رئيس الجمهورية في 2018، ومنصب الأمين العام للحزب الشيوعي)، بعد مسيرة مهنية موفقة وتمرس سياسي وحزبي زاخر.

فبعيدا عن الأضواء تحمل كانيل لأول مرة مهمة نائب رئيس مجلس الدولة في كوبا في عام 2013، في عهد الرفيق راؤول كاسترو.

وهو من مواليد أبريل 1960، واكتسب خبرته النضالية والسياسية في صفوف الحزب الشيوعي وفي بعض

مؤسسات الدولة الحساسة... حيث بدأ حياته السياسية في العشرينيات من عمره، عضوا في اتحاد الشبيبة الشيوعية في سانتا كلارا، المدينة التي شهدت المعركة الأخيرة في الثورة الكوبية وما زالت إلى يومنا هذا تعرف باحتضانها ضريح القائد الخالد تشي جيفارا. وبموازاة اشتغاله في تدريس الهندسة بجامعة محلية، شق طريقه في العمل السياسي، في قيادة اتحاد الشبيبة الشيوعية ليصبح السكرتير الثاني للاتحاد في سن 33 عاما، وفي الحزب الشيوعي بالمقاطعة التي نشأ فيها، حيث تولى قيادة الحكومة المحلية فيها، وعرفت المقاطعة وقت مسؤوليته إقلاعة ثقافية وفنية ومدنية مهمة... وفي عام 2003، حصل على عضوية المكتب السياسي للحزب الشيوعي، وخلال ولاية الرفيق راؤول كاسترو، تقلد منصب وزير التعليم العالي في 2009، قبل أن يتولى مهمة نائب الرئيس عام 2013.

هذه الأجيال، المخضرم منها والشابة، تحملت المسؤولية في ظل التحديات الكثيرة والانتظارات الكبرى للجماهير، لأن القيادات الجديدة مطالبة بالحفاظ على خط الثورة ومواجهة الغطرسة، وحماية المكتسبات مع إغنائها وتعزيزها وتطويرها، إن على المستوى الاجتماعي (التعليم، الصحة، التشغيل، ...)، أو الثقافي والفني...؛ وبالالتزام بالمزيد من دعم القضايا العادلة في المنطقة (أمريكا اللاتينية) وإفريقيا والعالم، وخاصة القضية المركزية للعرب، قضية فلسطين التي تحظى بمستوى رفيع من الاهتمام والتضامن المبدئي من طرف الشعب الكوبي بكافة مكوناته وقياداته... بالإضافة لمواجهة، الآثار الخانقة والقاتلة، المتراكمة بفعل الأعمال العدائية والغير أخلاقية المتواصلة منذ عقود للجهات الإمبريالية (الحصار الاقتصادي، وتطبيق البند الثالث من قانون هيلمز-بيرتون، وإدراج كوبا -غير المعقول- ضمن قائمة أمريكية للدول الراعية الإرهاب، وغيرها من القيود التي سبق أن فرضتها أمريكا وعززتها إدارة ترامب)؛ وكذلك انعكاسات فترة كوفيد19- على العديد من القطاعات، وخاصة قطاع السياحة الذي تعتمد عليه كوبا في تغطية الكثير من وارداتها... وعموما تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، لتجاوز الأزمة الناجمة عن العوامل السابقة. بحيث شهد الاقتصاد انكماشا بنسبة 11 في المائة العام الماضى.

طول النفس وتصريف السياسات وفق المتغيرات

إن الرفض البارز في كل الأبعاد وبجميع أنحاء العالم، للهيمنة الأمريكية، وفضائح استخدامها لذرائع متعددة وفي أغلبها واهية، لتبرير سياسات لا أساس لها، من الناحية الأخلاقية والقانونية وفي تناف مع القانون والأعراف الدوليين، للتدخل والتأثير القصري والكارثي على جميع مجالات الحياة للعديد من الشعوب، بالإضافة إلى التطورات المضطردة عبر العالم وعلى الخريطة الجيوستراتيجية بسبب تخبط دوائر القرار وتراجع النفود الأمريكي الاقتصادي والسياسي المطلق الذي جثم على البشرية لمدة ليست باليسيرة، كل هذا قد يشكل عاملا داعما لطول النفس في التصدي والصمود والنباهة في تصريف السياسات وفق المتغيرات التي تميزت بها التجرية الكوبية، وبمواقفها الحكيمة، في سبيل تحقيق النصر النهائي على العدو التاريخي للشعب الكوبي ولكافة الشعوب المضطهدة، ولدحر مشروع الهيمنة الجرثومي، وسحق كل السرطانات المنتشرة نتيجة مخططاته البغيضة.



وفاة الشابة نورة: من يتحمل المسؤولية؟

عصام بنكروم

تابع الجمهور المغربي عموما والشارع الكروي خصوصا الأحداث التي شهدتها مباراة نادي الرجاء البيضاوي ضد نادي الأهلي المصري برسم إياب ربع نهائي بطولة دوري أبطال أفريقي، والذي أدى إلى وفاة الشابة نورة وإصابة العديد من المشجعين قبل انطلاق المباراة.

ويأتي هذا الحادث الأليم في سياق سلسلة من الأحداث المشابهة التي شهدتها الساحة الكروية المغربية في السنوات الأخيرة، والتي عانت منها العديد من الجماهير الكروية. لكن يبقى السؤال المطروح، من المسؤول عما وقع؟ هل للشركة المسؤولة عن التنظيم، أم للسلطات المحلية، أم لقوات القمع أم للجماهير؟ إن الإجابة على هذا السؤال تشكل المدخل الأساسي لفهم ما وقع وترتيب المسؤوليات وضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي.

تشير أصابع الاتهام بشكل أساسي لشركة "كازا إفينت"، والتي تم تأسيسها برأسمال عمومي من طرف مجلس الدار البيضاء-سطات، وجماعة الدارالبيضاء ومجلس عمالة الدارالبيضاء للسهر على تنظيم أنشطة اقتصادية وثقافية ورياضية للترويج للمدينة، حيث تعتبر هذه الشركة الجهة

المسؤولة عن تنظيم المباريات بملعب "دونور" سواء في ما يتعلق ببيع التذاكر أو تنظيم تدفق الجماهير أو الإشراف على منشآت الملعب.

وتم اعتبار الشركة المسؤول الأول عما وقع نظرا لعدم قيامها بالتدابير الأساسية لتنظيم ولوج الجماهير للملعب بعد أن وجد العديد من المتفرجين أنفسهم ممنوعين من الدخول للملعب رغم توفرهم على تذاكر، إضافة إلى غلق كافة البوابات وفتح بوابة واحدة مما أدى إلى تكدس الجماهير.

ليستهذه المرة الأولى التي تسجل فيها مثل هذه الحوادث، فقد شهدت مباراة جمعت نفس الفريقين السنة الماضية نفس الإشكالات. حيث أشارت العديد من التقارير إلى تزوير للتذاكر وتسهيل دخول جماهير لا تتوفر على التذاكر فقط نقربها من بعض المسؤولين على

التنظيم، كما شهدت المباراة تدافعا كبيرا للجماهير، لكن هذه الأحداث لم تشهد لحسن الحظ حالة وفاة كما وقع الأسبوع الفارط. ويبقى السؤال: هل نحتاج دائما لإزهاق أرواح المواطنين من أجل تسليط الضوء عن هذه الاختلالات والمسؤولين عنها؟

ينضاف إلى هذه الحوادث ملف إعادة إصلاح ملعب الدارالبيضاء الذي كلف 22 مليار سنتيم من أموال دافعي الضرائب، دون أن تشهد وضعية الملعب أي تحسن يذكر، في غياب تام للتأكد من مطابقة الإصلاحات التي تم تنفيذها لدفتر التحملات، لينضاف هذا الملف للائحة طويلة من ملفات تبذير المال العام وتستر الجهات المعنية عنها وغياب أي شكل من أشكال المحاسبة.

وفي هذا السياق، ورغم أن مسؤولية شركة "كازا إيفنت" ثابتة فيما وقع يوم السبت الماضي، إلا أنها ليست المسؤولة الوحيدة عن هذه الكارثة، فتدخل قوات الأمن لفض المتفرجين الذين حاولوا دخول الملعب لتوفرهم على بطائق حول الوضع من سيء إلى أسوء. فالعقلية السائدة لدى هذه الجهات باعتبارها

أداة قمعية بالأساس، يجعل من القمع والتنكيل بالمواطنين رد فعلها الأساسي أيا كانت طبيعة التجمع، أكانت وقفة احتجاجية أم مباراة كرة قدم.

وتظهر الفيديوهات العديدة التي تم التقاطها القمع المفرط الذي استعملته الشرطة والقوات المساعدة تجاه مشجعي نادي الرجاء، إضافة إلى الاستعمال غيرالمبرر والخطير لآليات المياه عن مسافات لا تتجاوز بضعة أمتار، مما يشكل خطرا مؤكدا على سلامة وأرواح المشجعين.

إن الحدق و"الحكرة" التي يتعامل بهما المخزن مع مشجعي كرة القدم يجب أن يوضع في سياقه. فلطالما تعامل المخزن بارتياب كبير مع جماهير كرة القدم وخصوصا الألتراس. فليس خفيا على أحد الدور الأساسي، وربما الحاسم الذي لعبته مشاركة الألتراس في ثورات الربيع الديمقراطي، خصوصا في مصر وتونس، باعتبارها شكلا من أشكال تنظيم جماهير كرة القدم الذي يتحول في كثير من الأحيان إلى تعبيرات سياسية تندد بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وخير دليل على ذلك أهازيج جماهير الدارالبيضاء وتطوان والحسيمة وغيرها



المباشرة مع قوات القمع سواء داخل الملعب أو خارجه. الشيء الذي يجعل منها مصدر خطر محتمل على المخزن الشيء الذي يجعل منها مصدر خطر محتمل على المخزن إذا توفرت الشروط لذلك. ولريما يكون القمع الكبير الذي يتعامل به المخزن رد فعل انتقامي من مواقف عبرت عنها هذه الجماهير، جابت كل بلدان المنطقة العربية والمغاربية، وكشفت عن الوجه الحقيقي للنظام رغم كل الجهود التي يبذلها لتلميع صورته.

لكن، لطالما حاولت أبواق المخزن الرسمية وشبه الرسمية تحميل المسؤولية كاملة للجماهير عن كل حدث من هذا

من الجماهير التي اكتسبت وعيا حسيا نتيجة لمعاناتها

لكن، لطالما حاولت أبواق المخزن الرسمية وشبه الرسمية تحميل المسؤولية كاملة للجماهير عن كل حدث من هذا القبيل، في إطار رسم صورة نمطية تجعل من جماهير كرة القدم مثيري شغب وعنف، تمكن المخزن من تبرير القمع المفرط والإهانات المتكررة التي يتعرضون لها في جل المباريات، أيا كان الفريق أو المدينة. فبالرغم من كل المجهودات التي تبدئها الألتراس لتوعية منخرطيها بضرورة تفادي كافة أشكال العنف، والتنظيم المحكم الذي أبانت عنه في العديد من المناسبات، لا يمكن الإنكار أن التعبيرات العنيفة التي تتسم بها الجماهير الكروية في بعض المناسبات الجد معزولة لا يمكن أن تكون مقبولة، لكن يبقى

السؤال المطروح آنذاك: من المسؤول عن تفقير وتهميش هذه الجماهير؟ أليس هدم المدرسة العمومية نتيجة مباشرة لانتشار مثل هذه المظاهر؟ أليس التعبير بالعنف مجرد رد فعل لعنف شبه دائم وسب وتحقير يتعرضون له في جل المناسبات؟ إن الجماهير الكروية هي الحلقة الأضعف في المعادلة، والتي يسهل جعلها شماعة يمكن تعليق كل إخفاقات الدولة بكل أجهزتها عليها.

وفي الختام، يمكن أن يقول قائلأن مثل هذه الأحداث المؤسفة يمكن أن تعرفها أي دولة، سواء تعلق الأمر بكرة القدم أو أي منافسة رياضية أخرى، ويمكن أن يكون السؤال مشروعا، لكن السؤال الأهم والذي يجب طرحه، هل تعتبر هذه الحادثة معزولة أم أنه سبق لنا متابعة أحداث مشابهة راح ضحيتها

مواطنون مغاربة، وهل من تدابير تصحيحية تم القيام بها لكي لا يتكرر ما وقع، وفتح تحقيقات نزيهة ومحايدة تترتب عنها محاسبة للمتسببين فيما وقع.

كل هذا لم ولن يحصل، لأن الجهات المسؤولة مباشرة سواء من قوات الأمن أو الجهات المشرفة على التنظيم أو السلطات المحلية تبقى دائما فوق المحاسبة، في بلد يفتقر إلى الحد الأدنى من الديمقراطية وربط المسؤولية بالمحاسبة، في بلد يسترخص أرواح مواطنيه، في بلد تعد فيه ملفات الفساد والاختلاس بالعشرات إن لم تكن المئات دون أي محاسبة تذكر. إذن ليس من التعدي القول بأن النظام السياسي الذي يشرف على سرقة خيرات هذا الشعب ويحرمه من أبسط حقوقه المشروعة، لا يمكن أن يُؤتمن على أرواح مواطنيه، وتبقى نورة آخر ضحاياه، لكن المؤسف لن تكون الأخيرة.

لا يمكن الإنكار أن
التعبيرات العنيفة التي تتسم بها
الجماهير الكروية في بعض المناسبات الجد
معزولة لا يمكن أن تكون مقبولة، لكن يبقى
السؤال المطروح آنذاك: من المسؤول عن تفقير
وتهميش هذه الجماهير؟ أليس هدم المدرسة العمومية
نتيجة مباشرة لانتشار مثل هذه المظاهر؟ أليس التعبير
بالعنف مجرد رد فعل لعنف شبه دائم وسب وتحقير
يتعرضون له في جل المناسبات؟ إن الجماهير الكروية
هي الحلقة الأضعف في المعادلة، والتي يسهل
جعلها شماعة يمكن تعليق كل إخفاقات
الدولة بكل أجهزتها عليها.



مقهى منتصف الليل

1/ _ قاربت الساعة منتصف الليل, تحرك الرجال نحو بيوتهم، كان بينهم رجل رشيق، حليق الذقن, وسيم نوعا ما، رماني بنظرة ثاقبة؛ اخترقت جسدي البدين كسهم غادر. لم يكن الرجل من رواد المقهى. تردد عليها – فيما أذكر- مرتين أو ثلاثا، تبين لي خلالها أني هدف خفي له بلا ريب، وتأكد حدسي تماما، كان يرمقني بنظرات غامضة؛ ضبطته متلبسا فيها بالتفاتات مفاجئة مني، لم يدر بيننا أي حوار؛ كأن الحرب التي شنها على سلاحها الوحيد النظرات الثاقبة والخاطفة، ماذا يريد هذا الأبله؟ وعلى العموم فبنيتي الجسدية؛ ذات الكرش المترهلة لن يتحمل معها سوى بضع لطمات من يدي، في عينيه؛ تحسم تمردهما!..

لم أعره أي اهتمام. مضيت في طريقي, وإذ بيد من الخلف تجذبني, ضممت قبضتي؛ استعدادا الستقبال أي هجوم من صاحبي، واستدرت بحركة سريعة نحوه - جاءت على الرغم مني غاية في البطاء بسبب بدانتي المفرطة – وقبضتي تستعد لتشق الهواء؛ في سفر قصير لوجه هذا القادم الغريب!..

تجمدت في مكاني، إذ أن الذي جذبني من الخلف؛ ليس هو كما توهمت، إنه النادل يطالبني بالحساب، الذي نسيت دفعه؛ في غمرة انشغالي بهذا المعتوه!..

2/ __ الحكاية نفسها، والمطاردة الصامتة نفسها؛ تتكرر هذه الليلة، أيضاً، جئت مبكراً، وجاء مبكراً كذلك، مما ولد احتمالاً بداخلي؛ أن اللعين، ربما، كان يراقبني من مكان ما، هاهى النظرات المتطفلة نفسها تخترق ثوبي بشغب وقح، أخذ مقعده هذه المرة على مقربة مني. لم أجد أوراق اللعب كما تعودت على الطاولة، فصرخت بصوت قوي؛ جعلته رسالة لهذا الوافد، الذي عكر على ارتياحي!..

هنيهة، وجاء النادل يحمل أوراق اللعب، والدهشة تملأ قسمات وجهه، وقرأت ما يدور بخلده, لم يكن من عادتي مناداته بهذه الطريقة, لقد جعلني هذا المعتوه أفقد أعصابي، وزاد من حنقي نظراته، التي يمطرني بها من حين لآخر...

ساورني هاجس أن يكون الرجل مخبرا يترصد خطواتي، ولكني أبعدت هذه الفكرة من عقلي تماما؛ لأنني ببساطة لا آبه بالسياسة، بل أعتبرها مهنة للذين لا يستطيعون إتقان مهنة أخـرى.. غير أني عدت وقلبت الفكرة من جهاتها الأربع.. فربما قادهم الخطأ إلى اعتباري مناضلا سياسيا كبيراً، في حزب محظور, أو عضواً في جماعة إرهابية خطيرة..! وطاردتني الشكوك والهواجس...

الساعة العاشرة وعشر دقائق. انتظرت هنيهة حتى يأتى "حميد" زميلي في العمل والحي، والذي أسامره كل ليلة بعد يوم شاق. نلعب الورق، ونتسلى بكأس الشاي المنعنع الساخن...

هاهو هذا المعتوه يرميني بنظرة فاحصة طويلة خفق لها قلبي بشدة. هاهو يتجرأ ويتقدم نحوي، يبدو أنه وضع حداً لنظراته التي عجزت عن فك شفراتها. وقرر أن يكلمني في موضوع؛ خمنه حدسي أنه ليس خيراً تماما..

تفصد العرق من جبهتي بغزارة، لماذا يطاردني، قررت أن أصرخ في وجهه, أن أمسك عنقه متجاهلاً نظراته

- "طابت ليلتك" ...

قالها "حميد" وهو يجرني من ذراعي نحو باب المقهى بقوة، تاركاً الشخص على بعد خطوة منى واقفاً

محمد عبد الفتاح

3/ __ - "عليك اللعنة أهذا كل ما في الأمر؟! تجذبني من المقهى بفضفاضة، وكأني قاتل "كنيدي" , ثم تجرني إلى شقتك القذرة كي تكلمني عن عواطفك المريضة، ما شأني بك وب"نرجس" هذه؛ حتى تفسد علي جلوسي وراحتي! عليك اللعنة، وعلى حبك الغبي"...

شعرت بالدماء تغلي في عروقه, اختفى وجهه البشوش, ونطقت عيناه شراً واضحاً، أدركت ساعتها مدى تعلقه بها وأحسست أنه من غير المستبعد أن يأتي سلوكاً عدوانيا؛ رغم عمر صداقتنا الطويل، فجعلت أغير من نبرة صوتى:

- "إن وافقت على طلبك، ستشكلان معا ثنائياً رائعاً، يخلب الألباب، ويشغل الناس. إنها جميلة وجذابة، وأنت وسيم أيضا!"

4/ _ لم يحضر الرجل إلى المقهى هذه الليلة, شعرت بنوع من الارتياح فقد أنعم بجلوس مريح بعيدا عن نظراته الفضولية، لكن حيزاً في قلبي ملأه التوتر خصوصاً أنه أراد أن يكلمني في المرة الأخيرة..

ارتشفت كأس الشاي الساخن على نغمات موسيقى شامية، تنبعث من جهاز الراديو, ومضت الجلسة كما خمنت لها إلا من ثرثرة "حميد" بين الحين والآخر, وهو يكلمني عن" نرجس" تلك التي نسج حولها أحلامه الوردية، لم أعتن باختيار كلماتي عندما صارحته:

- "ستجني معروفاً بزواجك منها, ستنقذها من الضياع, مع يقيني التام بأنك أنت من سيضيع في نهاية

لاحظته يغير يده اليمني من مكانها، يبسطها في الهواء، ظننت لوهلة أنه سيصفعني، أو يكيل لي لطمة في كرشى المترهلة، الوغد كان رشيقاً مقارنة معي, ثم تبين لي أنه يمارس هوايته المعتادة، في مطاردة الذباب!

- "لو تكلمت عنها مرة أخرى بهذه الطريقة؛ فستنال مني مانالته هذه اللعينة!".

قالها، وهو يمسك ذبابة بشكل مباغت؛ كانت تحوم قرب رأسه، وخبط الطابلة وانصرف..

5 / _ ليلة أخرى من عمر هذه المطاردة الخرساء، أجلس، ويجلس الرجل الذي أصبح ملازما لي كظلي, غاب"حميد" وغابت ثرثرته، المقهى فارغة تماما من الرواد على غير العادة، عيناه لا تضارقني.. تبدوان وكأنهما لصقر، يحملق في فريسته..! نظراته أكثر حدة والتهابا هذه المرة. انتابتني قشعريرة باردة، وأنا أراه يتقدم نحوي بخطوات واثقة، قلت مع نفسى: ‹‹ستنتهى هذه المسرحية السخيفة..››. استولى على شعور مبهم جعلني أحس ببرودة تسري في أوصالي، الرجل يقترب أكثر، وقلبي يقع مع كل ضربة من حذائه، على الأرض المبلطة، وكلما اقترب ترداد نظراته قسوة؛ حتى أصبح في مواجهتي تماماً، كدت أصرخ مستنجدا بالنادل، ولعلي أطلقت صرخة مكتومة؛ ضاعت بداخلي، لم أقو على شيء، غصت في مقعدى عندما رأيته يخرج ورقة بيضاء من جيب سترته، دون أن يتكلم، أو يلقى التحية. قدم لى الورقة، تناولتها منه، تطلعت إليها باستغراب، كانت بيضاء وفارغة تماما، مكتوب عليها فقط عبارة "مقهى منتصف الليل"، وبسرعة خرافية تحول المشهد تماما، وأنا أدس الورقة في جيبي من جديد.. عقارب الساعة تشير إلى منتصف الليل، والنادل منهمك بجمع الكراسي، ويستعد لإغلاق المقهى...

أزمور - صيف 1996م.

......

متى يُفتقد البدرُج

ثقافة التغيير

نور الدين موعابيد

هـذا العنوان مستعار من أحـد أبيات رائية الشاعر،أبي فراس الحمدانيّ:

- سيذكرني قومي إذا جد جدهم
- وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

و مسوّغ ذلك الرئيسُ هو استعداءُ-العين قبل الدال- الفرنسيين ذوي الصدريات الصفر مؤلف karl Marx"الرأسمال"،واستقواؤُهم به في نضالاتهم ضد النظام السياسيّ القائم،و ما في هذا حوب أو تثريب،من ثلاث وجهات على أقلتقدير،فأما الأولى فهي أن المؤلف يحتفظ براهنيته، وكفايته المنهجية، و من ثمة يبدو تحيينه أوجب□ الواجبات بالنسبة إلى تفسير الواقع ابتغاء تغييره..وأما الثانية فتتلخص في أن مفكرا فرنسيا أبدع،إبداعا نفيسا،نافذا و هو يترجم كتاب"الرأسمال"،إنه Louis Althusser(lire le capital et pour Marx)،فليس غريبا البتة أن يكون الفرنسيون قد ألفوا أطاريح"الرأسمال"..وأما الوجهة (الأخيرة)،فهي أن تعداد الأنشطة القرائية أضحى من الإبداعات لاسيما إذا كان المقروء خالدا،مخلدا بما يستأثر به من خصائص تؤمّن له الامتداد المرن،المنفتح على أصفاع المعرفة،التي تسمُها التقاطعات المجاورة،المحاورة في آن ،لذلك اعترفBarthes بأن المعنى متعدد،مما يزكى حجية القراءات المتكثرة (المتعددة)أيضا..أ لم يقلTodorov إن القراءة الثانية إبداع ثان ١٤))،ولعلنا نذكر أن ابن سينا قرأ كتابAristote"،ما وراء الطبيعة" أربعين مرة،ولم يظفر بشيء حتى وقع في يديه مؤلف أبي نصر الفارابيّ: "في أغراض ما وراء الطبيعة "بل إن الناقد الإيطاليّ Eco قرأ نصا واحدا مئتي(200) مرة دونما تطابق أو تماثل بين تلك القراءات،و كأن القراءة اللاحقة تنسخ القراءة السابقة.

هكذا ينشط التأويل،و تتنامى الشروح،و حواشي الشروح (شرح الشرح)، بالإضافة إلى نقد النقد ، بلا تخوم أحيانا و يكثر (الأدباء و المفكرون والفلاسفة الذين حيروا النقد والنقاد)،من طينةGoethe،صاحب Faust و chacals et Arabes مؤلف Franz kafka و Faust John Rawls، کاتب Théorie de la justice. وسبق أن قال الشاعر الضرزدق: "علىّ أن أقول، وعليكم أن تتأولوا.."،كما لم يتمالك أبو الطيب أن يقول:

- أنام ملء□ جفوني عن شواردها
- ويسهر الخلق جراها ويختصم

والواقع أن تحيين"الرأسمال" لم يقتصر على فرنسا،إذ حظى ببؤر اهتمام دول أخرى من قبيل إنجلترا،كما هو معروف عن المفكر البريطانيّ David w. Harvey الماركسيّ، المتخصص في الجغرافيا الاقتصادية،وبخاصة حين أعاد/يعيد تفسير المفاهيم المركزية: "فائض القيمة"، "اللانهاية السيئة"، "تقييد المستقبل".أخيرا أقول،ليست هذه السطور من النوستالجيا،و لا من "الطوباويات"في شيء، لأن Marx نفسه انتقد الاشتراكيين الرومانسيين..وإنما هي همسة في الآذان التي بها وقر،عسي أن ترتد عن تنطعها.

أبريل 2023.

نستضيف في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه للفساد كبنية قائمة متجذرة ومستفحلة في أركان الدولة، الرفيق محمد الوافي، أحد مناضلي اليسار المتعدد، له حضور في مختلف المحطات المرتبطة بوحدة اليسار عامة واليسار الراديكالي بشكل خاص، ويساهم على مستوى الحركة الجماهيرية في مبادرات نضالية ميدانية وتنسيقيات للعمل المشترك (الجبهة المغربية لدعم ومناهضة التطبيع، الجبهة الاجتماعية المغربية...) نحاوره حرل التمظهرات المتعددة للفساد وسبل مواجهتها...

محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد السياسي معركة واحدة

الدعوة، وبادئ ذي بدأ على قبول الدعوة، وبادئ ذي بدأ وتبعا لموضوع الحوار بماذا تعرفون الفساد في الحياة العامة؟

شكرآ للرفاق/ت في جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة، الفساد ظاهرة قديمة، قدم المجتمعات البشرية عندما أصبحت تعيش تمايزات وصراعات على السلطة والثروة، وبطبيعة الحال فإن مستوى انتشار وتفشي هذه الظاهرة يختلف من مجتمع لمجتمع حسب مستوى تطوره ومستوى التشريعات التي تنظم العلائق بين أفراده ومؤسساته. للفساد تعريفات كثيرة، وتلتقي في وصفه بأنه إساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ من أجل تحقيق مكاسب خاصة وغير مشروعة.

ومن أبرز أسباب الفساد ومظاهره تكمن في المجالات التالية:
-- الفساد الأخلاقي والقيمي، المتمثل في تدني الوعي وانعدام الضمير، وهذا يرجع إلى ضعف المنظومة التعليمية والتربوية وانعكاسها السلبي على الدور التربوي للأسرة، وتساعد هذه البيئة على تفشي النفاق والكذب وانعدام النزاهة والصدق وخيانة الأمانة.

-- الفساد في المجال الاقتصادي، بحيث أن انعدام التوزيع العادل للثروة، يجعل أقلية من الرأسماليين تحتكر أغلب القطاعات الإنتاجية والخدماتية، مما ينتج عنه البطالة وعدم تنظيم سوق الشغل وفرص العمل، وهزالة الأجور، وارتفاع الأسعار، وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تطال الفئات الوسطى والشغيلة.

-- الفساد السياسي وخضوع السلطتين القضائية والتشريعية للسلطة التنفيذية.

هذه العوامل وغيرها تؤدي إلى تفشي اللامسؤولية في المجال الاجتماعي وانتشار الفردانية والأنانية والمحسوبية، وشعور المواطنين بأنهم غرباء في وطنهم أو مواطنين من الدرجة الثانية، لأنهم لا يتمتعون بحقوقهم الإنسانية الأساسية في التعليم والسكن والصحة الخ..

إن الفساد عموما ظاهرة مركبة ومعقدة تشمل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي في المجتمع، ويقاس تقدم المجتمعات بمدى محاربتها للفساد والقضاء عليه أو على الأقل بقاءه كظاهرة هامشية.

التجليات النوعية لهذا الاستشراء! وهل هناك معايير لقياس مدى هذا الاستشراء! وهل هناك معايير لقياس مدى هذا الاستشراء!

بالفعل، لقد بقيت الجمعيات المتخصصة في محاربة أنواع الفساد المختلفة والقوى اليسارية المعارضة وحيدة في الميدان، إضافة إلى الصحافة الجادة والجمعيات الحقوقية، حيث تقوم بعمل صبور وتستحق كل الدعم والتشجيع.

وهذا يرجع إلى أن الفساد في المغرب يدخل ضمن آليات الحكم والتحكم من طرف السلطة السياسية المخزنية، لأن الجذر المشترك لجميع أنواع الفساد المنظم في مجالات الاقتصاد والإدارة والقضاء والأمن وغيرها، يوجد في الفساد السياسي، ويتمثل جذر الفساد السياسي في الاستبداد السياسي والحكم الفردي، بما تفرع عنه من تزييف الإرادة الشعبية وتحويل البرلمان والجماعات المحلية إلى مراكز يتهافت عليها أباطرة الفساد، ويتمتعون فيها بالحصانة واقتناص الصفقات، وصارت

قوى الفساد الدعامة الأساسية للحكم الفردي والمستفيد الأول منه ومن غياب الديمقراطية. لقد كان تبادل المنافع تاما بين الطرفين، فما كان لجوء النظام السياسي إلى اختيار دعم وبناء "شبكات الفساد" بعد حصول المغرب على الاستقلال الشكلي إلا بديلا عن اختيار إقامة مشاريع المؤسسات الديمقراطية، من خلال الهجوم على القوى الوطنية والديمقراطية وقوى اليسار ضمنها بالاعتقالات والمحاكمات والسجن والنفي والاغتيالات...، من هنا يتأكد مدى الترابط العضوي بين النضال من أجل تأسيس نظام سياسي ديمقراطي ومحاربة الفساد.

بخصوص معايير قياس مدى استشراء الفساد، هناك عدة معايير من بينها التقارير التي تصدرها المنظمات المختصة بهيأة الأمم المتحدة بخصوص درجة استشراء الفساد في مختلف البلدان ومؤشرات التنمية ويحتل فيها المغرب المراتب الأخيرة، وعلى المستوى الوطني توجد على سبيل الذكر لا الحصر منظمة ترانسبارنسي المغرب لمحاربة الرشوة والجمعية المغربية لحماية المال العام، ناهيك عن دور الصحافة والصحفيين الجادين في الكشف عن مظاهر الفساد، ولا يفوتنا التذكير بالصحفي المقتدر عمر الراضي الذي تمت محاكمته وسجنه، لا لشيء إلا لأنه كشف عن ملفات فساد من خلال تحقيقات صحفية.

الأفراد يعطي الانطباع بكثافتها، ويفرض الأمر البحث في الأسباب، كيف تفسرون الظاهرة؟

إن كثافة واتساع الفساد في المغرب، لا يتعلق فقط بانطباعات، بل إن الفساد ببلادنا حقيقة واقعية كبرى مجسدة في شبكات منظمة تنظيما بالغ الخطورة، تشكلت خلال العقود الماضية من فئات تنتمي إلى الطبقة المهيمنة على الثروات والنفوذ في المغرب، واكتسبت ثرواتها ونفودها بوسائل فاسدة وتمت رعايتها من طرف السلطة المخزنية لدعم الاختيارات التي فرضها النظام السياسي لبناء الدولة على أساس الاستبداد والاستغلال، ورفض اختيار الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وقد تعمقت جذور شبكات الفساد في المغرب واتسع امتدادها في الدولة والمجتمع حتى صارت منظومة قائمة الذات

إن الفساد ببلادنا حقيقة واقعية كبرى مجسدة في شبكات منظمة تنظيما بالغ الخطورة، تشكلت خلال العقود الماضية من فئات تنتمي إلى الطبقة المهيمنة على الثروات والنفوذ في المغرب، ...

وقوية التأثير، وبنية مهيكلة لتبادل الدعم والمنافع والخيرات والعلومات والصفقات،... ورغم تشعب عمل هذه الشبكات وتعدد مجالاته، فإنه في نفس الوقت ملتحم داخل شبكات من العلاقات المصلحية المتنوعة اقتصادية وسياسية وإدارية

وعائلية... حيث تحول الـفـساد إلى أكـبر خطر يهدد مستقبل

الديمقراطية والتنمية بالمغرب تهديدا مباشرا.

وقد شكل نظام الامتيازات والزبونية وتوزيع خيرات البلاد كمكافآت إلى المفسدين، وتمتيعهم بالحماية من سلطة القانون ومن المساءلة والعقاب، منطلق بناء شبكات الفساد من أعلى إلى أسفل هرم السلطة، فتوسع نطاقها وتعمقت جذورها إلى درجة استحال معها اقتلاعها بالوسائل الرسمية الجزئية والترقيعية أو التمويهية المستعملة حاليآ.

انشأ المخزن مؤسسات حكامة ارتباطا بعدة مجالات، كيف تقيمون دورها على ضوء القوانين المؤطرة لها وعلى ضوء ممارستها؟

بدءا يجب التأكيد على أن الحديث عن "مؤسسات حكامة" ينطوي على مغالطة كبرى، يراد بها إيهامنا بأننا في بلد ديمقراطي، مشكلته تتمثل في غياب ما يصطلح عليه بالحكامة الجيدة. والحال أنه من خلال الأجوبة على الأسئلة السابقة يتضح مدى الترابط العضوي بين الفساد والاستبداد السياسي المتمثل في النظام المخزني، حيث صارت الإدارة العمومية والمناصب العليا والمقاعد البرلمانية والجماعية والقطاع العام وأراضي الدولة والبحار والمقالع والصفقات والهبات.. مغانم توزع على "خدام" المخزن، وشكلت المؤسسات المالية وميزانية الدولة والجماعات المحلية والصناديق السوداء للوزارات أهم مصادر الثروات المنهوبة، وجرى تشجيع ممنهج للاختلاسات وتهريب الثروات، وتزوير الاستشارات الانتخابية، وصنع الأحزاب والجمعيات، وصارت الرشوة نظاما قارا للمعاملات الإدارية والمالية والاقتصادية، بل إن قطاعا واسعا من المجتمع نفسه تم حقنه ب"ثقافة الرشوة".

وبالتالي فإن أول ما يجب طرحه، هو أن المحدد الأساس لكل نظام ديمقراطي هو فصل السلط (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، والتداول على السلطة، في حين أن كل السلط في بلادنا تتمحور حول الملك، مما يجعل من المؤسسات التي يتم إنشاؤها، وعلى ضوء القوانين المؤطرة لها وأداؤها، غير قادرة على محاربة الفساد، وتبقى فقط واجهات لإنتاج خطابات وشعارات دعائية، أو لتحريك استعراضي لبعض الملفات المنتقاة، مع تجميد مفعول عدد من القوانين التي وضعت للمساهمة في التضييق على شبكات الفساد.

وفي هذا السياق فإن المفارقة هي أنه بالرغم من وجود الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمجلس الأعلى للحسابات ومجلس المنافسة، فإن هذه الهيآة لم تقلص من حجم الفساد بل يتزايد، والمهزلة/الطامة الكبرى هي عندما كشف مجلس المنافسة عن أن شركات توزيع المحروقات، راكمت أرباحا خيالية من خلال إبطالهم المنافسة على أسعار البيع بفعل الاحتكار والجشع، وقد تم إقبار التقرير...

ومن المفارقات كذلك التضييق والحصار الذي تتعرض له جمعيات المجتمع المدني والقوى السياسية والصحفيين والدونين الذين يفضحون تجليات هذا الفساد.

خلاصة القول محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد السياسي معركة واحدة. من وحي الأحداث

ماذا حدث في تازة يوم فاتح ماي

\$2023

ما حدث يوم فاتح ماي بتازة، هو التقاء بين

مناضلين من الكدش وإمش أثناء إحياء يوم

العمال بالمغرب وفي العالم. التقي هؤلاء المناضلون

ورددوا شعارات بشكل وحدوي حضاري اختلطت

التيتى الحبيب



يسر هيئة التحرير أن تعلن عن صدود العدد الثامن من مسيرة مجلة التحرر التي انطلقت بداية سنة 2014 كمنبر فكري يعمل جاهدا لتجديد الفكر الاشتراكي والتحرري والتقدمي وتوطينه في مجتمعنا.

سيرا على نهج المجلة التحريري، يتضمن هذا العدد ملفين أساسيين. يتطرق أولهما للحرب في أوكرانيا وتبعاتها فيما يخص تشكل عالم آخر؛ ويتناول المحور الثانى القضية الفلسطينية وتجدد المقاومة المسلحة، الى جانب محور حول تجارب تحررية ملهمة وقصيدة شعرية عن يسوع الفلسطيني.

إن اختيار هذه المواضيع يجد سنده وتفسيره في دقة

مجلة التَّحَـرُر العدد الثامن قريبا بالأكشاك

المرحلة التى تجتازها البشرية عامة وشعوب منطقتنا خاصة، والتي تضعها من جديد أمام خيار، غير قابل للتجاوز، إما الاشتراكية أو البربرية.

وهكذا يكون العدد الثامن من مجلة التحرر قد ساهم في تعزيز رصيد مجلة التحرر الذي راكمته مند صدور الأعداد الأولى والتي تضمنت الملفات التالية: السيرورات الثورية بالعالم العربي ، التحولات الطبقية بالعالم العربي، بناء جبهات ضد الرأسمالية والاستبداد، بناء الدولة الديمقراطية بالمغرب، معضلة التعليم بالمغرب، الدولة: العنف الثروة والدين، سؤال الحزب، الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الروسية.

فيه الرموز الخاصة بالمركزيتين. لقد استطاع هؤلاء المناضلون خلق الحدث ويعثوا برسالة ستتجاوز مدينة تازة وجهتها، لتدوي في عقول وصدور المناضلين المخلصين لمصالح الطبقة العاملة المغربية. مفاد هذه الرسالة أن الوحدة الميدانية وخلق الجبهة النقابية أمر ممكن، ولا تنقصه إلا الإرادة؛ تلك الإرادة الغائبة اليوم في المركز، لكنها بدأت تطل برأسها في تازة وستتبعها مواقع أخرى.

إن الوحدة النضائية بين المركزيتين أمر حيوي وضروري أمام فداحة الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة وكل المأجورين. أن يتحقق هذا التقارب الميداني في تازة، فمعناه أن المدن مثلها يتوفر فيها شرط غير متوفر في الدار البيضاء أو الرباط او طنجة وفاس واكادير ومراكش...إن تازة وشقيقاتها تعرف تلك العلاقات القوية والمتينة بين المناضلين في جميع الأحراب والنقابات المناضلة. إنهم يرتبطون بعلاقات الجوار والتساكن والزمالة في العمل وحتى علاقات القرابة. فهذه الخاصية تجعل إمكانية تكسير جدران الفرقة السياسية والنقابية سهلة وممكنة. يحتاج الأمر للعمل الوحدوي إلى من يبادر ويمد اليد للأصدقاء والإخوة والرفاق في التنظيم المقابل.

لهذا يمكننا اعتبار ما حدث في تازة هو رسالة يجب ان يلتقطها المناضلون في المدن الصغيرة والمتوسطة، وان يبادروا هم كذلك إلى البحث عن إمكانية خلق هذه الجبهة النقابية التي تنهض لحشد موازين القوى لفرض المطالب والدفاع عن الحقوق، والتصدي للهجوم الظالم على قوت جماهير شعبنا في المدينة أو الدوار. ولما تنجح هذه المبادرات في مثل هذه المواقع، فإنها ستنتشر مثل الخبر المفرح أو شحنة من العزيمة تسري في الجسم الجماعي المعتل والمترهل. إن من شان نجاح مثل هذه المبادرات أن تدفع المدن الكبيرة للحاق بالركب وإعطاء الدفعة الحاسمة لبناء الجبهة النقابية.

فتحبة صادقة للمناضلين الذين بادروا بهذه الخطوة الجريئة بمدينة تازة وشدوا أيادي بعضهم البعض، رغم الانتماء النقابي المختلف. لقد غلب هؤلاء المناضلون عوامل الوحدة والتواجد الميداني المشترك على عوامل الفرقة والتشتت النقابي.

قطرة مع قطرة تتشكل الجداول، وجدول مع جدول يتشكل النهر الهادر.



عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري تشارك في تظاهرات فاتح ماي

كعادتها، تشارك عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب في تظاهرة فاتح ماي، عيد العمال، مع المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالبيضاء وبالمناسبة نحيى كل العاملات والعمال في كل مواقعهم ونعلن تضامننا اللامشروط مع نضالاتهم المشروعة حتى تحقيق الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية.

> بتظاهرة فاتح ماي 2023 - الكونفدرالية الديمقراطية للشغل درب عمر البيضاء-من أجل الكشف عن مصير المختطفين مجهولي المصير، الحقيقة كل الحقيقة، الإنصاف، حفظ الذاكرة وعدم الإفلات من العقاب حتى لا يتكرر ما جـرى ومـا يجري

> من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وإطلاق سراح كافة

وأجل الذاكرة وضد النسيان ساللود للمهات المختطفين مجهولي المصير بالغرب POUR LA MEMOIRE ET CONTRELO. HOMMAGE AUX MERES DE DISPARUS AUMARIA

وحقوق الإنسان والسيادة الشعبية.



شعر يسوع الفلسطيني

سليمان الهواري

العادلة، وكذا المطالبة بتسريع تأسيس وإقرار آلية

وطنية للحقيقة للكشف عن الحقيقة الكاملة

فى ملف المختطفين مجهولى المصير وضحايا

الاختفاء القسرى بالمغرب لكونه أمرا مستعجلا لا

يقبل التأجيل وشرطا أساسيا حتى لا يتكرر الماضي

في الحاضر وبناء دولة الحق والقانون دولة المواطنة

المعتقلين السياسيين فورا وتلبية كل مطالبنا